

Distr.: General  
22 June 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
الدورة السبعون



## الوثائق الرسمية

### اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين  
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٩ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاري . . . . . (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

### المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس  
مراجعي الحسابات (تابع)

(ب) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم  
المتحدة لحفظ السلام (تابع)

المسائل الشاملة

حساب دعم عمليات حفظ السلام

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيبي

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت  
ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، [srcorrections@un.org](mailto:srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-07494 (A)



- البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
- البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
- البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
- البند ١٦٦ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

تعزيز معايير المحاسبة المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولا سيما تدريب موظفي البعثات الميدانية.

٤ - وقال إن المجلس قد لاحظ أن المعدل العام لتنفيذ توصياته قد ظل ثابتا تقريبا، إذ سجل زيادة طفيفة من ٥١ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٥٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. غير أن التوصيات المشار إليها على أنها توصيات منفذة تشمل توصيات قد تكررت في التقرير الحالي وأغلقت في التقرير السابق لتفادي الازدواجية فحسب. وإذا ما استُبعدت تلك التوصيات، فإن معدل التنفيذ الفعلي من حيث الإجراءات التصحيحية ينخفض إلى نسبة ٢٨ في المائة.

٥ - وأضاف أن تحسينات ملحوظة قد أُدخلت في بعض المجالات التي سلط المجلس الضوء عليها من قبل، بما في ذلك انخفاض حالات التأخير في شطب الأصول والتصرف فيها، وانخفاض الفائض في عدد مركبات الركاب الخفيفة المحتفظ بها، وتحسينات في الامتثال للتوجيهات بشأن السياسة العامة المتعلقة بشراء التذاكر مقدما للسفر في مهام رسمية، وتحسين استخدام ساعات الطيران المدرجة في الميزانية.

٦ - ومع ذلك، كانت هناك أوجه قصور مستمرة في عدة مجالات. فلم يطرأ أي تحسن ملموس على مستوى الفروق بين الاعتمادات والنفقات في فئات الإنفاق أو فئاته الفرعية، وكانت هناك حالات سُجلت فيها النفقات تحت فئات وفئات فرعية لم تخصص لها اعتمادات. وإضافة إلى ذلك، أدى القصور في إعداد الميزانيات إلى إعادة توزيع اعتمادات بلغت ما مجموعه ٢٩١,٣٦ مليون دولار بين مختلف فئات الإنفاق في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مما يعادل تقريبا نفس النسبة المئوية من الميزانية الأصلية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وفي بعض الحالات، لم تُستخدم كامل المبالغ المعاد توزيعها تحت بند معين من بنود الإنفاق أو بنوده الفرعية عند نهاية الفترة المالية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(ب) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/5 (Vol. II) و A/70/724 و A/70/803)

١ - السيد مكموبا (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/5 (Vol. II))، فقال إن المجلس قد أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظ بشأن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢ - وأضاف أنه تم تخصيص مبلغ قدره ٨,٥٧ بلايين دولار لعمليات حفظ السلام للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٨,٦ في المائة عن ميزانية السنة السابقة البالغة ٧,٨٩ بلايين دولار، وأن النفقات قد زادت بنسبة ٩,١ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ولم يُستخدم منها مبلغ ٠,٢٧ بليون دولار.

٣ - وأوضح أن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ كانت السنة الثانية التي يجري فيها إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن الإدارة قد عززت النظم والعمليات المستخدمة في إعداد البيانات المالية، فانعكس ذلك في زيادة دقتها وانخفاض عدد الأخطاء التي تحتاج إلى تصحيح. بيد أنه لا يزال هناك مجال لزيادة التحسين؛ ويلزم الإدارة مواصلة جهودها الرامية إلى

- ٧ - وفيما يتعلق بإدارة الأصول، قال إن التوجيه بشأن إدارة الممتلكات، الصادر عن الإدارة في شباط/فبراير ٢٠١٥، يقضي باستخدام الأصول على الفور بعد إدراجها في قوائم الموجودات، باستثناء الأصناف المكونة للمخزون الاحتياطي ومخزون الأمان. ومع ذلك، بلغت قيمة الأصول التي كانت تنتظر التوزيع لمدة تزيد على ستة أشهر ٣٧,٧٩ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، جرى نقل ٩ ٥٥٠ من الأصول تقدر قيمتها بمبلغ ١٤,٧١ مليون دولار إلى البعثات بعد انتهاء عمرها المتوقع، بينما نُقل ٥ ٧٢٠ من الأصناف تقدر قيمتها بمبلغ ٨,٨٦ ملايين دولار إلى البعثات بعد أن تبقى أقل من سنة واحدة من عمرها النافع. وتجاوزت ٧ ٨١٠ أصناف تقدر قيمتها بمبلغ ١١,٢ مليون دولار من أصل المجموع البالغ ٥٦ ٣٦٦ صنفاً، أي ما يمثل نسبة ١٤ في المائة، العمر المتوقع خلال فترة تخزينها دون أن تُستعمل. ولم يُعثر على أصناف بقيمة ٤,٥٧ ملايين دولار خلال عمليات التحقق المادي في ثلاث بعثات ميدانية. وهناك حاجة بيّنة إلى إقامة روابط أوثق بين تخطيط الاقتناء وعمليات شراء المعدات ونشرها.
- ٨ - وأضاف أن مخزونات النشر الاستراتيجي قد أنشئت في عام ٢٠٠٢ لتيسير بدء العمل السريع للبعثات الجديدة. وشمل ذلك شراء الأصناف وتدوير المخزونات في المواعيد المحددة لكفالة وجود أصناف حديثة في المخزون. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان هناك ٣ ٦٨٧ صنفاً تقدر قيمتها بـ ٤٦,٠٦ مليون دولار في مخزونات النشر الاستراتيجي، ولكن ٥٥ في المائة من الأصناف كان عمرها أكثر من عام واحد، و ٥٧٩ صنفاً تقدر قيمتها بـ ٤,٣٧ ملايين دولار قد تجاوزت بالفعل عمرها النافع.
- ٩ - وفيما يتعلق بترتيبات السفر، قال إن المعدل الإجمالي لعدم الامتثال للأمر الإداري المتعلق بشراء تذاكر السفر مقدماً قد انخفض من ٥٢ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٤٨ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ومع ذلك، فإن عدم الامتثال قد ازداد في بعض البعثات، وكذلك في بعض الحالات فيما يتعلق بالأنشطة التي كان يمكن التخطيط لها مسبقاً.
- ١٠ - وأوضح أن عمليات حفظ السلام قد تكبدت نفقاتٍ في مجال النقل الجوي بلغت ٧٥٠,٩٢ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، أي ما يمثل ٢٦ في المائة من مجموع النفقات البالغة ٢,٨٤ بليون دولار تحت بند التكاليف التشغيلية. ولم تستخدم البعثات الطائرات لأكثر من ٥٠ في المائة من الأيام المتعاقد عليها، وظلت هناك حالات تباين بين ساعات الطيران المتاحة وتلك المطلوبة أو المستخدمة بالفعل في البعثات. ويتمثل الغرض الرئيسي من مركز العمليات الجوية الاستراتيجية في ضمان كفاءة الرحلات الجوية الاستراتيجية والرحلات خارج مناطق البعثات، والارتقاء بفعاليتها مقارنة بتكلفتها وتحسين مستوى استجابتها للاحتياجات التشغيلية، من خلال مراعاة التعقيدات والخصوصيات وظروف التشغيل في كل بعثة. ومع ذلك، لم يتحقق هذا الهدف بعد لأن المركز لم يُجر تحليل لمعظم الرحلات الجوية قبل بدء الرحلات وبعد انتهائها.
- ١١ - وقال إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اعتمدتا نظم الطائرات المسيّرة من دون طيار لأغراض الاستطلاع، ولكن متوسط معدل الاستخدام الشهري تراوح بين ٨ و ٤٤ في المائة فحسب من نسبة الاستخدام المتوقع. وتشير الخبرة المكتسبة من معدلات الاستخدام الفعلية إلى أن هناك مجالاً

١٥ - وأوضح أن اللجنة التوجيهية المعنية باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي هي الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم التوجيه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بما يكفل تنفيذ الاستراتيجية بصورة عامة وفق المواعيد المحددة. مع ذلك، وعلى غرار ما حدث في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، لم تعقد اللجنة سوى اجتماع واحد في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد أدى عدم إجراء الرصد الدوري واستعراض التقدم المحرز إلى تقويض الفعالية في تنفيذ الاستراتيجية وإلى تأخر تنفيذها.

١٦ - وقد وُضعت خطة لتنفيذ البرامج في أيار/مايو ٢٠١٣، تتألف من ١٢ نشاطا رئيسيا و ١٧٦ نشاطا فرعيا. وقد سلط المجلس الضوء في تقريره السابق على ٧٥ من ١٧٦ نشاطا فرعيا لم يكتمل إنجازها بعد. ولم يتم تحديث الخطة إلا في شباط/فبراير ٢٠١٥، قبل نهاية فترة التنفيذ بأربعة أشهر فقط، في مرحلة ظل فيها ٤٠ نشاطا فرعيا معلقا. وفي نهاية فترة التنفيذ، ظل ١١ نشاطا فرعيا معلقا.

١٧ - وعلى الرغم من توصية المجلس السابقة، لم تُتخذ أي خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإعادة تشكيل الفريق المعني بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد أو تكليف هيئة استعراض أخرى بتحديد مواطن تحقيق الكفاءة ومتابعتها. وبالإضافة إلى ذلك، لم توضع بعد العناصر الرئيسية لركيزة الموارد البشرية، وحدثت أيضا تأخيرات في تنفيذ ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وفي تنمية القدرات التمكينية.

١٨ - ووفقا لما ذكرته الإدارة، فإن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي قد أسفرت عن وفورات صافية قدرها ٤٢٤,٥١ مليون دولار حتى الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ومع ذلك، فقد خلص المجلس إلى أن بعض الأرقام المبلغ عنها هي مجرد تقديرات تستند إلى الميزانية ولا يمكن اعتبارها فوائدها فعلية تم تحقيقها. وعلاوة على ذلك، كانت هناك حالات

لتحديد عدد النظم المستأجرة على النحو الأمثل والتقليل من التكاليف دون المساس بالاحتياجات التشغيلية.

١٢ - وفيما يتعلق بالشراء والتعاقد، قال إن المجلس قد لاحظ من جديد حالات انحراف عن شروط طرح العطاءات أو العمليات المتبعة في تقديمها، وعدم طرح عطاءات تنافسية، وعدم تحصيل تعويضات مقطوعة، وعدم التقيد بالأحكام المتعلقة بسندات ضمان حسن الأداء، والقصور في إدارة العقود. ولم يتسن الاستفادة من خصم مقابل السداد الفوري، مثلا، بقيمة ٦٧٠ ٥٢٤ دولارا في إطار عقود الوقود وحصص الإعاشة وأصناف أخرى بسبب التأخر في تجهيز الفواتير والمطالبات.

١٣ - وفي حين أن الإدارة قد حققت تقدما كبيرا في مختلف عناصر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي خلال فترة التنفيذ الممتدة على خمس سنوات والتي تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠١٥، قال إن رؤية الوضع النهائي لكل ركيزة لم تتحقق بالكامل. وعلى الرغم من التحديات الناشئة عن المطالب التشغيلية المتضاربة، كان ينبغي للإدارة أن تتمكن من تنسيق وتخطيط أنشطتها وترتيب الأولويات ذات الصلة بمزيد من الفعالية، وأن تبين الكيفية التي تمت بها تحقيق أهداف الاستراتيجية والفوائد التي حصلها أصحاب المصلحة.

١٤ - وعلى الرغم من أنه جرى تحديد عنصرَي الحوكمة وإدارة الأداء باعتبارهما عنصرين رئيسيين لإرسائهما في بداية فترة التنفيذ، فإن رؤية الوضع النهائي ومؤشرات الأداء الرئيسية لم تُدرج إلا في السنتين الثانية والثالثة من مرحلة التنفيذ. وكان من الممكن أن يؤدي تبيان رؤية الوضع النهائي وخطة تنفيذ الاستراتيجية في بداية فترة التنفيذ إلى تيسير الوفاء بها.

الأساسية في تحديد التهديدات الأمنية لنُظْم أمن المعلومات، ولكن أربعا من البعثات الست التي خضعت للاستعراض لم تكن على علم بإجراء اختبار بشأن حرق أمن الشبكة. وعلاوة على ذلك، لم تكن هناك معلومات عن أي برامج تدريب وتوعية في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد أصدر المجلس، استنادا إلى النتائج التي توصل إليها، عددا من التوصيات الرامية إلى معالجة أوجه الضعف التي تم تحديدها، وتحسين الحوكمة والإدارة المالية.

٢١ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/724)، فقالت إن التقرير تضمّن أيضا معلومات عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفترتين الماليتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢٢ - وأفادت بأن التقرير قدم معلومات عن رد الأمانة العامة على توصيات المجلس، بما في ذلك معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ، والإدارة المسؤولة، والتاريخ التقديري للإنجاز. وقد أُسند أيضا مستوى أولوية إلى كل توصية من التوصيات.

٢٣ - وبالنسبة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، شملت التوصيات المصنفة باعتبارها ذات أولوية عالية وضع الميزانية وإدارتها، وإدارة الأصول والمخزون، وتناوب أصناف مخزون النشر الاستراتيجي، ورصد السفر، وتحديد الحجم المناسب للأسطول الجوي، واستعراض الاحتياجات من نظم الطائرات المسيرة من دون طيار. وفيما يتعلق بالمشتريات، فقد أوصى المجلس باتخاذ تدابير لتعزيز التدريب والرقابة والضوابط الداخلية، والسماح للمنظمة بالاستفادة من خصومات السداد الفوري. وفيما يتعلق باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على

لم تتمكن فيها الإدارة من تقديم أرقام مفصلة أو وثائق تثبت التكاليف أو الفوائد، بما في ذلك المبالغ التي أُبلّغت بها الجمعية العامة. ونتيجة لذلك، لم يتسن للمجلس الحصول على أدلة كافية تثبت تماما صحة الأرقام التي قدمتها الإدارة. وسلّم المجلس بأن الفوائد الناجمة عن استراتيجية لإجراء تحول في تسيير الأعمال، على غرار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، قد تكون ملموسة وغير ملموسة في آن معا، إلا أن خطة تحقيق الفوائد لا بد أن تبيّن، بالاستناد إلى التجربة العملية، التكاليف على نحو جلي والفوائد التي تم تحقيقها بناءً على منهجية تتسم بالاتساق والموضوعية.

١٩ - وفيما يتعلق باستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات حفظ السلام، قال إن المجلس لاحظ أن هناك ٨٨٦ ١٦٣ من أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تبلغ قيمتها الشرائية ٦٣٩,٤٩ مليون دولار، وأن العمر المتوقع قد حُدد بأربع سنوات لأصول تكنولوجيا المعلومات، وبسبع سنوات لأصول الاتصالات. وقد تجاوز ما مجموعه ٥٧٣ ٥٠ من أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمر المتوقع، أي ما يمثل ٣١ في المائة وبقيمة تقدّر بـ ٢٤٣ مليون دولار، ولم يُستخدم عدد كبير من الأصول أو ظل غير مستغل.

٢٠ - وعلى الرغم من توصية المجلس السابقة، لم يتم الاضطلاع بأي دراسة للسوق أو تحليل للتكاليف والفوائد في ما يتعلق بأي من معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البالغة ١٥ معيارا التي تمت صياغتها أو تمديدها خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعد تحديث أو استعراض خطتي استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال اللتين كان من المقرر استعراضهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتعد تقييمات مكامن الضعف المنهجية والدورية من الأمور

٢٧ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية كانت متفقة في الرأي مع ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن وضع الميزانيات وإدارتها، وإدارة الأصول، وإدارة السفر، والنقل الجوي، والشراء والتعاقد، والخدمات الطبية، وحماية البيئة وإدارة النفايات، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وأضاف بأن تقرير اللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/742) تناول عددا من المسائل التي أثارها المجلس بمزيد من التفصيل.

٢٨ - السيد شامغلو نغراسدر (تايلند): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن مجلس مراجعي الحسابات، بوصفه هيئة خارجية مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة، يقوم بدور أساسي في كفالة الامتثال لمبادئ العرض التزيه والإفصاح التام في البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن المجموعة لا تزال تبدي إعجابها إزاء قيام المجلس بتقديم تقارير ذات نوعية عالية في الوقت اللازم وبصيغة سهلة القراءة.

٢٩ - وأردف بالقول إن المجموعة تلاحظ أن البيانات المالية قد أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي ترحب بالجهود المبذولة لتحسين إعداد البيانات المالية، وزيادة دقتها، وخفض عدد الأخطاء الواردة فيها. وتشجع المجموعة على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات المحاسبة على أساس المعايير المحاسبية الدولية، ولا سيما تدريب موظفي البعثات الميدانية.

٣٠ - وتلاحظ المجموعة أيضا أن المجلس قد أصدر للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ما مجموعه ١٣ توصية رئيسية، مقابل ٢١ توصية في التقرير السابق. ومع ذلك، لا تزال نفس المجالات تشكل تحديات بالنسبة للإدارة. وقد ازداد معدل التنفيذ زيادة طفيفة فحسب، من ٥١ في المائة في الفترة

الصعيد العالمي، قدم المجلس توصيات ذات أولوية عالية تتعلق بالحوكمة وتعميم التنفيذ، وتحليل التكاليف والفوائد الناجمة عن الاستراتيجية.

٢٤ - وبالنسبة للفترتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قالت المراقبة المالية إن التوصيات ذات الأولوية العالية قد شملت التحسينات في شطب الأصول، ومعالجة حالات التأخير في عمليات الشراء، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بعقود التشييد، ورصد المشاريع ذات الأثر السريع. وقدم المجلس أيضا توصيات بشأن أمن المعلومات واستخدام أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٥ - وقبلت الإدارة جميع التوصيات بعد تفحص دقيق. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٦، نُفذت ٨٦ توصية من أصل ١٤٤ توصية، وكانت هناك ٤٧ توصية قيد التنفيذ. وكانت الإدارة على ثقة بأن التزامها بالتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للتوصيات التي قدمها المجلس سيؤدي إلى تحسين إدارة الموارد وزيادة كفاءة الأمانة العامة.

٢٦ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/70/803)، فقال إن اللجنة الاستشارية قد أعربت مرارا عن قلقها بشأن إعادة إصدار توصيات مجلس مراجعي الحسابات، باعتبار ذلك مؤشرا على المشاكل التنظيمية في إدارة عمليات حفظ السلام، والحاجة إلى تعزيز الضوابط الداخلية. ويشير استمرار أوجه القصور التي حددها المجلس في الفترات المالية المتعاقبة أيضا إلى ضرورة زيادة المساءلة في عمليات حفظ السلام، وبخاصة من جانب كبار المديرين القائمين على معالجة المخاطر المرتبطة بمجالات مسؤولية كل منهم. وينبغي للأمين العام أن ينفذ تدابير للمساءلة دون تأخير، وبخاصة في المجالات المتعلقة بوضع الميزانيات، والعمليات الجوية، وإدارة السفر، وعمليات الشراء.

بما يكفي من الموارد النقدية من أجل مواصلة العمليات الأساسية. وأكد من جديد دعم وفد بلده جهود المجلس الرامية إلى تحديد مواطن الضعف في طرق أداء العمل، مثل وضع الميزانيات والإدارة المالية، والشراء والتعاقد، وإدارة الأصول، وتنفيذ مشاريع التشييد، وإدارة المخاطر، وتوفير الخدمات الطبية، وحماية البيئة وإدارة النفايات في البعثات الميدانية. وأشار مع ذلك، إلى أن سنة ٢٠١٦ ليست السنة الأولى التي يحدد فيها المجلس أوجه قصور في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وقال إن وفد بلده يتفق مع المجلس في أنه من الصعب الحكم على الفوائد الحقيقية الناجمة عن تنفيذ الاستراتيجية نظرا لأن المزاем بأن الاستراتيجية قد أسفرت عن تحقيق وفورات تستند فقط إلى المؤشرات المتعلقة بالميزانية، التي يلزم التحقق من دقتها.

٣٤ - وقال إن وفد بلده يشعر بالقلق الشديد لأن عشرات الملايين من الدولارات قد أُنفقت على استئجار طائرات مسيرة من دون طيار دون اتباع أي استراتيجية أو قواعد واضحة لاستعمالها ودون الاستعانة بمؤشرات نوعية وكمية واضحة تجعل من الممكن تقييم فعاليتها. وقد أظهر نشر مثل هذه النظم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي الانتقار إلى تحليل كاف للاحتياجات الفعلية وعدم وجود نهج موحد لتنفيذ عمليات الشراء.

٣٥ - وكما ذكر الأمين العام في تقرير الاستعراض العام عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/749)، تفتقر المنظمة إلى إطار تنظيمي لمنظومات الطائرات المسيرة من دون طيار لإتاحة تسجيل البائعين، وإدارة الأداء، وإدارة العقود بفعالية. وهذا يشير إلى عدم الامتثال للفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ بشأن المسائل الشاملة في عمليات حفظ السلام، الذي سلطت الجمعية فيه الضوء على الحاجة إلى كفاءة الاتساق والشفافية وفعالية التكلفة في الميزنة

٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٥٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وأردف قائلا إن توصيات المجلس ينبغي أن تنفذ بالكامل وفي الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للإدارة تحديد أطر زمنية وأولويات من أجل التنفيذ، ومساءلة الموظفين عن أوجه القصور. ويتطلب تنفيذ بعض التوصيات اتخاذ إجراءات موضوعية، تكون في كثير من الأحيان إجراءات تنظيمية، مما ينطوي على إطار زمني أطول للامتثال. وينبغي للإدارة أن تقدم مقترحات بشأن القضايا التي تتطلب تغييرا في النظم للنظر فيها وإقرارها من قبل الدول الأعضاء.

٣١ - وأضاف بالقول إن المجموعة، وقد أحاطت علما بملاحظات المجلس وتوصياته، تشعر بالقلق من أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، فقد تم تحديد أوجه قصور كبيرة ولم تتحقق رؤية الوضع النهائي. وأفاد بأن المجموعة ستسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الصدد.

٣٢ - وتلاحظ المجموعة أيضا أن مجالات أخرى يلزمها التحسين العاجل، لا سيما على صعيد إدارة المخاطر في المؤسسة، وتقديم الخدمات الطبية، وحماية البيئة وإدارة النفايات في البعثات الميدانية. وقال إن المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة في حالات الغش والغش المفترض، من ٣٩ حالة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٥٢ حالة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ولا بد من زيادة التركيز على التوعية بالغش واتباع آلية شاملة لمنع الغش.

٣٣ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يسره أن يلاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات قد أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ويرحب بالاستنتاج الذي توصل إليه المجلس بأن عمليات حفظ السلام ظلت مستقرة ماليا،

السلام لتلك الفترة، وقد بلغ المعدل العام لتنفيذ الميزانية نسبة ٩٦,٧ في المائة. ويعكس الرصيد الحر البالغ ٢٧٩ مليون دولار نقص الإنفاق المتعلق، في جملة أمور، بالتكاليف التشغيلية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض احتياجات الطيران وانخفاض التكلفة الفعلية للوقود عما هو مدرج في الميزانية؛ وفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حيث يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تأخر نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة؛ وفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حيث يعزى ذلك إلى تقليص حجم العملية؛ وفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حيث يعزى ذلك أساساً إلى إغلاق المعسكرات والمكاتب.

٣٨ - وأضافت أن التطورات الرئيسية في بعثات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تضمنت نشر وتعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومواصلة إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتوسيع نطاق وجودها في شمال مالي؛ وحماية المدنيين من قبل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة تشكيل البعثة؛ والتركيز على حماية المدنيين في جنوب السودان من جانب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وترشيد أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وتقديم الدعم لجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من أجل تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية؛ وتقديم الدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لعملية إجراء الانتخابات الرئاسية؛ وتقديم الدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى عملية إجراء الانتخابات؛ وجهود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لاحتواء

لنظومات الطائرات المسيرة من دون طيار. وقال إن وفد بلده سيواصل المشاركة في المناقشات الموضوعية بشأن تلك المسألة الهامة في سياق تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بالنسبة لعمليات حفظ السلام التي تطلب الموارد اللازمة لاقتناء طائرات مسيرة من دون طيار، وأعرب عن أمله في أن تظل هذه المسألة محور اهتمام مجلس مراجعي الحسابات، مع مراعاة آثارها المالية الكبيرة. ورأى أنه ينبغي للأمين العام تنفيذ توصيات المجلس على وجه السرعة، بما في ذلك التوصيات الواردة في التقارير السابقة التي لم تنفذها الأمانة العامة بعد.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

المسائل الشاملة (A/70/318 (Part II) و A/70/729 و A/70/742 و A/70/742/Add.17 و A/70/749 و A/70/754 و AC.5/70/22)

٣٦ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير الاستعراض العام للأمين العام عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/749)، فقالت إنه قد تم تبسيط محتوى التقرير وشكله من أجل التركيز على التطورات الجديدة والتغييرات في اتجاه السياسة العامة والتحديات الإدارية التي تواجهها عمليات حفظ السلام المختلفة. وأضافت أن التقرير يستجيب أيضاً لما قرره الجمعية العامة بشأن النظر في تقرير الأمين العام عن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

٣٧ - وفيما يتعلق بأداء ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، قالت إن ٨,٣ بلايين دولار قد استثمرت في عمليات حفظ

بقرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩، قدم الأمين العام مقترح الميزانية الأولى القائم بذاته للمركز، الذي يقيّد على حساب البعثات التي يدعمها المركز. وتبلغ الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ما قدره ٤٢,٠ مليون دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٨,١ في المائة عن الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وسيقوم المركز بتقديم الخدمات إلى ١٤ بعثة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدءاً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، واقترح نقل ٣٥ وظيفة من البعثة المتكاملة المذكورة، وهي من الوظائف التي تشترك حالياً في الموقع مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونظراً لأن المركز قد قطع شوطاً طويلاً في أداء دوره، اقترح أيضاً إنشاء وظيفة جديدة لمدير برتبة مد-٢، مع الاحتفاظ بوظيفة نائب مدير برتبة مد-١. وعلاوة على ذلك، سينجز برنامج تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية الصادر به تكليف، الذي بدأ في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بحلول نهاية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، لما مجموعه ٦٨ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية التي ستتحول إلى وظائف وطنية خلال فترة السنتين المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٢ - السيدة وايناينا (الأمينة العامة المساعدة لإدارة الموارد البشرية): عرضت تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/70/729)، فقالت إن الأمين العام لا يزال يشعر بالأسى إزاء الادعاءات بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين، لا سيما بحق الأطفال، من جانب أفراد من الأمم المتحدة، وكذلك من جانب أفراد في القوات العسكرية الأجنبية غير الخاضعة لقيادة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٣ - وأضافت قائلة إن التقرير يتضمن معلومات مفصلة بشأن الادعاءات الواردة في عام ٢٠١٥ ووضع التحقيقات.

الأزمة في الجمهورية العربية السورية والحيلولة دون امتدادها إلى سائر أجزاء المنطقة.

٣٩ - واقترح مبلغ ٨,٢٥ بلايين دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ لحفظ السلام، بما يشمل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، ومركز الخدمات العالمي، وحساب الدعم. ويمثل ذلك نقصاناً قدره ٢٢,٣ مليون دولار، أي نسبة ٠,٣ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ويعكس تخفيضات كبيرة في التكاليف التشغيلية وفي تكاليف الموظفين المدنيين، تمثيلاً مع إعادة تشكيل العمليات وترشيدها، فضلاً عن تقليص حجم البعثات وتنفيذ المراحل الانتقالية. وقد أسفر أيضاً الانخفاض في أسعار الوقود العالمية عن انخفاض التكاليف التشغيلية. ويقابل هذه التخفيضات موارد إضافية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عدد من البعثات.

٤٠ - وقد طبقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦١/٦٧، خصومات على سداد تكاليف القوات في ما يتعلق بعدم وجود المعدات الرئيسية أو عدم صلاحيتها. وحتى الآن، تم خصم مبلغ ١٦٣,٧ مليون دولار عن الفصول الأربعة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، والفصول الثلاثة الأولى من الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتهدف الخصومات إلى الحفز على اتخاذ تدابير تصحيحية بشأن الصلاحية التشغيلية للمعدات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وبالنظر إلى أن عدداً من البعثات تشهد توسعاً أو تقلصاً في حجمها، وأن بعثات أخرى ستحقق النشر الكامل خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، كانت التوقعات المتعلقة بالخصومات في المستقبل غير مضمونة، وبالتالي فإن اقتراحات الميزانية الحالية لا تتضمن اعتمادات لهذه الخصومات.

٤١ - وقالت، في معرض تقديم ميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (A/70/754)، إنه عملاً

الجنايئة والمعلومات المتوافرة عن الحالات المبلغ عنها قبل عام ٢٠١٥.

٤٦ - وفيما يتعلق بالإجراءات التصحيحية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الضحايا، قالت إن الأمين العام أنشأ صندوقاً استثمارياً لتمويل الخدمات المتخصصة التي يلزم توفيرها لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد أرسلت مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس التبرعات. وإضافةً إلى ذلك، يسعى الأمين العام إلى الحصول على موافقة الدول الأعضاء على أن تُحوَّل إلى الصندوق الاستثماري المدفوع المحتجزة بسبب ارتكاب أفراد من الأمم المتحدة أعمال استغلال وانتهاك جنسيين أثبتتها الأدلة. ويطلب الأمين العام أيضاً إلى الدول الأعضاء أن تنظر في إنشاء آليات مطالبات للضحايا.

٤٧ - وأما فيما يتعلق بالمنع، فقالت إن تحسينات قد أُجريت في فرز الأفراد النظاميين لتجنب إعادة الاستعانة بالأفراد الذين سبق لهم ارتكاب سوء سلوك في أثناء الخدمة في الأمم المتحدة. ويُطلب أيضاً إلى البلدان المساهمة بقوات التصديق على أن الأفراد قد خضعوا للتدريب قبل نشرهم، وأن الأفراد المرشحين لم يسبق لهم ارتكاب سوء سلوك في أثناء الخدمة في الأمم المتحدة. وإضافةً إلى ذلك، أُعدت استراتيجية للاتصالات والإعلام تستهدف المجتمعات المضيفة والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويجري وضع الصيغة النهائية لبرنامج تعلم إلكتروني بشأن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسيبدأ تنفيذه بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

٤٨ - وأما فيما يتعلق بالمساءلة، فقالت إن التقرير يصف الجهود المبذولة لتعزيز التحقيقات، بما في ذلك وضع معايير موحدة للتحقيق، وتعزيز قدرات أفرقة الاستجابة الفورية، واعتماد جدول زمني مدته ستة أشهر، أو مدة أقصر في

وفي عام ٢٠١٥، زاد عدد الادعاءات الجديدة بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين، حيث بلغ مجموع الادعاءات الجديدة ٩٩ ادعاءً تخص منظومة الأمم المتحدة وهي: ٦٩ ادعاءً ضد أفراد من الأمم المتحدة في عمليات السلام و ٣٠ ادعاءً ضد أفراد من مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي عمليات حفظ السلام، تُعزى زيادة عدد الادعاءات في المقام الأول إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من أن الزيادات قد حدثت أيضاً في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدرجة أقل في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٤٤ - وأوضحت قائلة إن التقرير يوفر كذلك معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتنفيذ أكثر من ٤٠ تدبيراً من التدابير المنصوص عليها في التقرير السابق المتعلقة بالتدابير الخاصة، ويقدم مبادرات جديدة على أسس متينة لمواصلة تعزيز تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مجالات المنع، والشفافية، والمساءلة، وإدارة المخاطر، والإجراءات التصحيحية.

٤٥ - ومضت قائلة إن التقرير يضم، في إطار تعزيز الشفافية، معلومات تخص بلدانا محددة بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المتعلقة بحفظ السلام العسكريين. وستتيح الأمانة العامة أيضاً للجمهور بانتظام معلومات بشأن بلدان محددة على الموقع الشبكي لوحدة السلوك والانضباط التابعة لإدارة الدعم الميداني، في حين أن الأمين العام سيدرج في التقارير المقبلة معلومات بشأن بلدان محددة حول جميع الادعاءات التي لم يُبت فيها بعد، بما في ذلك المرحلة التي بلغت القضايا الحالة لغرض المساءلة

النظاميين، فسوف يتم رصد التدابير من قبيل التفتيش المنتظم للقواعد، والإنفاذ الصارم لحظر التجول، ومدى التواصل مع السكان المحليين، وسيجري تخفيف المخاطر بمجرد تحديدها.

٥١ - وتابعت قائلة إن فريق الاستعراض المستقل الخارجي المعني بأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المرتكبة من قبل أفراد حفظ سلام دوليين في جمهورية أفريقيا الوسطى توصل إلى أن الطريقة التي استجابت بها الأمم المتحدة للادعاءات تعاني من أوجه قصور خطيرة، وقدم عددا من التوصيات لمعالجة أوجه الضعف التي جرى الوقوف عليها. وأبرز التقرير ١٢ توصية من تلك التوصيات، التي يجري حاليا تحليلها تحليلا شاملا بغية تنفيذها. وقد عين الأمين العام منسقا خاصا لتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين والمساعدة في ضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب للتدابير الرامية إلى تعزيز الاستجابة للادعاءات.

٥٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين تقوّض قيم الأمم المتحدة ومبدأ عدم الإضرار بمن كُلفت المنظمة بحمايتهم. ويلتزم الأمين العام باتخاذ تدابير مُحكّمة لمنع ارتكاب هذه الأفعال من جانب أفراد الأمم المتحدة، وضمان مساءلتهم وتقديم الدعم إلى الضحايا.

٥٣ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/70/742)، فأعرب عن ترحيبه بتبسيط تقرير الاستعراض العام الذي قدمه الأمين العام، وشجع على إجراء مزيد من التحسينات في عرض المعلومات وشكلها ونوعيتها.

٥٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام قد وردت إحالات إليها في مواضع شتى من تقرير الاستعراض العام بوصفها تمثل أساسا للتغييرات المحتملة في السياسات

الحالات العاجلة، لاختتام التحقيقات. ويُطلب إلى البلدان المساهمة بقوات توسيع نطاق عمليات التحقيق المفتوحة أمام الأمم المتحدة في انتظار توافر موظف تحقيق وطني، وتُشجّع على الدخول في اتفاقات ثنائية مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية للإذن للمكتب بإجراء تحقيقات باسمها أو جنبا إلى جنب معها. وإضافةً إلى ذلك، يُطلب إلى الدول الأعضاء الموافقة على أنه في حال عدم اكتمال تحقيق في غضون سنة واحدة، فإن المدفوعات المتعلقة بالوحدة التي كان الفرد المتورط منتشرا لديها، أو لدى وحدة بديلة مناظرة لها، ستعلّق حتى يُرسل البلد المساهم بقوات إشعارا بالانتهاء من التحقيق، ويُطلب إلى الدول الموافقة أيضا على تعليق جميع عمليات النشر الإضافية حتى إرسال الإشعار.

٤٩ - وأردفت قائلة إنه لضمان خضوع تلك الأفعال للمساءلة الجنائية، يُطلب إلى الدول الأعضاء تقييم تشريعاتها الوطنية لتحديد مدى إمكانية تطبيقها على الجرائم الجنسية التي يرتكبها مواطنوها في أثناء خدمتهم لدى الأمم المتحدة، وتقييم ما إذا كان من اللازم سن تشريعات جديدة، بما في ذلك قبول الولاية القضائية خارج الإقليم استنادا إلى الجنسية. وفي حالة الوحدات العسكرية، يُطلب إليها أيضا إجراء محاكمة عسكرية في الموقع بشأن الادعاءات التي تشكل جرائم جنسية بموجب التشريعات الوطنية، والحصول على عينات الحمض الخُلوي الصبغي من الأفراد النظاميين الذين يُزعم ارتكابهم اعتداءات جنسية.

٥٠ - وتناولت مجال إدارة المخاطر، فقالت إن تدابير إلزامية ستنفذ لتخفيف المخاطر في حالة البعثات التي يُعتبر أنها تنطوي على احتمال أكبر بالتعرّض للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد يشمل ذلك سياسة عدم الدخول في علاقة حميمة والحظر المطلق للعلاقات الجنسية بين أفراد الأمم المتحدة ورعايا الدولة المضيفة. أما فيما يتعلق بالأفراد

الركائز لم يحقق بالكامل رؤية الوضع النهائي، ولم يتمكن من توفير أدلة كافية لإثبات صحة الوفورات المبلّغ عنها. وفيما يخص الفوائد المحققة من تنفيذ نظام أوموجا في عمليات حفظ السلام، لاحظت اللجنة الاستشارية أنه، إضافةً إلى الفوائد التي حُددت حتى الآن لعام ٢٠١٧ وقيمتها ١٨,٥ مليون دولار، فإنه يُتوقع تحقيق فوائد إضافية قيمتها ٣٢,٩ مليون دولار في النصف الأخير من عام ٢٠١٧، وينبغي أن تنعكس تفاصيلها في تقرير الاستعراض العام المقبل.

٥٩ - وتكلم عن مسألة إدارة سلسلة الإمدادات، فقال إن الدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ينبغي أن تدمج بالكامل في المشروع. وتتطلع اللجنة الاستشارية أيضا إلى تعزيز الإدارة البيئية في بعثات حفظ السلام، في ظل توافر التوجيه السياساتي المُحدّث، بما في ذلك بشأن إدارة النفايات. وعلاوةً على ذلك، ثمة حاجة إلى تحقيق مزيد من الشفافية بشأن مشاريع التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك بشأن تفاصيل التكاليف.

٦٠ - وتناول المقترحات الداعية إلى معالجة العمليات والقواعد الإدارية التي تفرض تحديات على البعثات الميدانية، فقال إن العقبات التي تحول دون تقديم الدعم في الوقت المناسب لبدء عمل البعثات والاستجابة للأزمات لا بد من وصفها بوضوح، إلى جانب تقديم تبرير واف لأي تغييرات مقترحة. وفي ظل عدم وجود مبررات كافية، لا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المقترحات التي تدعو إلى تمديد الحدود المقررة فيما يخص مهام الانتداب المؤقتة والاستعانة بالمتقاعدين.

٦١ - وانتقل إلى الكلام عن إدارة العمليات الجوية، فقال إن هناك فرصة مهمة لتحسين الكفاءة والفعالية بشكل عام

والهياكل، وكذلك في الاحتياجات من الموارد في بعض الحالات. وتنتظر اللجنة الاستشارية في كل مقترح يخص الوظائف أو الموارد على أسس موضوعية، ولا ينبغي أن تُعتبر توصياتها بشأن مقترحات محددة في الميزانية بمثابة موافقة على مقترحات الفريق أو استجابة الأمين العام.

٥٥ - ومضى قائلا إنه رغم انخفاض مجموع الاحتياجات من الموارد المقترحة لعمليات حفظ السلام - المقدرة بمبلغ ٨,٢٥ بلايين دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ - بما يمثل ٢٢,٣ مليون دولار مقارنةً بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، عند استبعاد عاملين خارجيين، هما انخفاض أسعار الوقود والتقلبات المواتية في أسعار صرف العملات، فإن الاحتياجات الإجمالية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ قد زادت في الواقع بمبلغ قدره ٤٧ مليون دولار.

٥٦ - وتطرق إلى مسألة التخطيط والميزنة وممارسات الإدارة المالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقال إن اللجنة الاستشارية تشاطر مجلس مراجعي الحسابات القلق إزاء مستوى وتواتر إعادة التوزيع داخل فئات الإنفاق وفيما بينها، ودعا إلى توخي مزيد من الدقة في الميزانية وتعزيز الانضباط المالي. وقد بدأت اللجنة الاستشارية في تلقي معلومات مستكملة كل ستة أشهر بشأن إعادة توزيع الموارد في الميزانية، وتعترم تقديم توصيات بشأنها.

٥٧ - وفيما يتعلق بدعم بعثات حفظ السلام، قال إنه لكان من المفيد تقديم تحليل وتوضيح على نحو مفصل لأثر إجراءات تعزيز الكفاءة. إضافةً إلى ذلك، وفيما يتعلق بنسبة الدعم، يحتاج الأمين العام إلى وضع معايير لقياس الكفاءة ورصد التقدم المحرز مع مرور الوقت.

٥٨ - أما فيما يتعلق باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، فقال إن اللجنة الاستشارية يساورها القلق لأن مجلس مراجعي الحسابات قد خلص إلى أن أيا من

إجراءات يتعين على الدول الأعضاء اتخاذها. وينبغي أيضا تزويد الجمعية بمعلومات أكثر تفصيلا عن طرائق عمل الصندوق الاستئماني لخدمات دعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٦٤ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي (A/70/742/Add.17)، فقال إنه ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام تقديم إطار للميزنة القائمة على النتائج يتضمن مزيداً من التفاصيل، حسب فئات الخدمات، في مشاريع الميزانية وتقارير الأداء المقبلة. ومن الضروري الاستفادة من عملية تنفيذ نظام أوموجا والتركيز على توحيد طرق أداء العمل لتحقيق مزيد من أوجه الكفاءة. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام كذلك بأن يدرج في وثيقة عرض ميزانيته المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي وتقارير الأداء التي يقدمها في هذا الشأن عنصر دعم يعكس بصورة منفصلة إطار الميزنة القائمة على النتائج وملاك الموظفين والاحتياجات من الموارد المتعلقة بالعمليات والاحتياجات الداخلية للمركز.

٦٥ - وأوضح قائلاً إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على المقترح الداعي إلى إنشاء وظيفة مدير مركز الخدمات الإقليمي من الرتبة مد-٢. وبالنظر إلى الاستقلال الإداري والتشغيلي الذي منحه الجمعية العامة للمركز، فإن الدور المتعلق بالإدارة واتخاذ القرارات الذي تضطلع به اللجنة التوجيهية لمركز الخدمات الإقليمي سيُسند إلى مدير المركز الذي سيكون أيضا مسؤولاً أمام البعثات المتلقية للخدمات عن الخدمات المقدّمة إليها. وفيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى الإبقاء على وظيفة الرئيس الحالية من الرتبة مد-١ بوصفه نائبا لمدير المركز، فإن المخطط التنظيمي يوضح أن نائب المدير سيتولى المهام والمسؤوليات نفسها التي يتولاها نائب رئيس المركز الحالي، وهي وظيفة مصنفة من الرتبة ف-٥.

على أساس الجهود المنسقة التي تبذلها مكاتب المقر وعمليات حفظ السلام. ورأى أنه ينبغي إجراء تحليل اتجاهات شامل دون إبطاء، وأن هناك فيما يبدو مجالا لتحسين عدد وأنواع منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار المنشورة في بعثات حفظ السلام. وقال إنه من المؤسف عدم تقديم أي تفاصيل عن تقييم أدوار المكاتب المشرفة على العمليات الجوية وأنشطتها، حسب التكاليف الصادرة عن الجمعية العامة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أيضا تنفيذ منظومة إدارة معلومات الطيران التي طال انتظارها من أجل معالجة أوجه الضعف المستمرة في الإدارة والرقابة.

٦٢ - وفي معرض كلامه عن تقرير الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/70/729)، قال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ مع القلق البالغ أن عدد الادعاءات قد ازداد في عام ٢٠١٥، مع بلوغ العدد الإجمالي للادعاءات المبلّغ عنها في بعثات حفظ السلام أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠١١. وإضافةً إلى ذلك، لا تزال اللجنة الاستشارية يساورها بالغ القلق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بأفطع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا بد من التعجيل بالتحقيقات. وفيما يتعلق بتوصيات فريق الاستعراض الخارجي بشأن حالات محددة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ارتكبتها قوات في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتطلع اللجنة الاستشارية إلى تقديم تقرير شامل بحلول نهاية الدورة الحالية.

٦٣ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة مطلوب إليها الإحاطة علما بالتقدم المحرز في المضي قدما بمبادرات الأمين العام الواردة في تقريره السابق (A/69/779)، وبالمقترحات الجديدة المبينة في آخر تقرير له. وعلاوةً على ذلك، مطلوب إلى الجمعية العامة أن توافق على مجموعة من الطلبات المتعلقة بالإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد، بما في ذلك

٦٩ - واختتم كلمته قائلاً إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن المقترحات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة، ومعدلات الشواغر، والسفر في مهام رسمية، واقتناء المركبات ستؤدي إلى تخفيض إجمالي قدره ٢,٨ مليون دولار في الميزانية المقترحة للمركز للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٧٠ - السيدة ميندوزا (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته بشأن عمليات السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/70/318 (Part II))، فقالت إن المكتب أصدر، في عام ٢٠١٥، ما مجموعه ١٦٢ تقريراً من تقارير الرقابة بشأن عمليات السلام. وتضم التقارير ٥٢٤ توصية، صنفت ٦٣ منها على أنها توصيات حاسمة للمنظمة.

٧١ - وأضافت قائلة إن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، وهي شعبة من شُعب المكتب الثلاث، استفادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من عمليات المراجعة المواضيعية من أجل الوقوف على مواطن القوة والضعف النظامية في مختلف عمليات حفظ السلام؛ وتقييم ما إذا تم وضع السياسات والتعليمات المناسبة وتنفيذها أم لا؛ وتحديد ما إذا جرى تنفيذ أنشطة الرصد والرقابة الملائمة أم لا. وفي عام ٢٠١٥، تم الانتهاء من عمليات المراجعة المواضيعية بشأن السلوك والانضباط؛ وإدارة النفقات؛ وتنفيذ نظام أوموجا؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنشر.

٧٢ - وتابعت قائلة إن شعبة التحقيقات أصدرت، في عام ٢٠١٥، ما مجموعه ٦٤ تقريراً، بما في ذلك ٢٢ من تقارير التحقيق، و ١٩ تقريراً بشأن بالوحدات، و ٢٣ تقريراً بشأن حفظ التحقيقات. ويتعلق أكبر عدد من تقارير التحقيق بمسائل الأفراد، التي تشمل تزوير الوثائق، وإساءة استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

ونظراً إلى عدم تقديم تبرير دعماً للحاجة إلى وظيفة لنائب مدير، توصي اللجنة الاستشارية بإلغاء وظيفة الرئيس الحالية من الرتبة مد-١.

٦٦ - وفيما يخص إطار الحوكمة والإدارة لمركز الخدمات الإقليمي، قال إنه ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يدرج، في مشروعه المقبل للميزانية، مقترحات تدعو إلى تكييف ترتيبات الحوكمة الحالية للمركز مع وضعه المستقل الجديد. وفي هذا الصدد، من الضروري الوفاء التام بالمتطلبات الوظيفية والتشغيلية القائمة والمستقبلية للبعثات المستفيدة من الخدمات، والحفاظ على تقديم الخدمات وفقاً لمعايير عالية من حيث حسن التوقيت والجودة، واتسام ترتيبات استرداد التكاليف بالزاهة والإنصاف.

٦٧ - وفيما يتعلق بالنموذج المقترح للتمويل المرن للمركز، قال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالجهود المبذولة، ولكنها تعتبر أن النموذج المقترح لا يمثل إلا خطوة أولى. وقدمت اقتراحات من أجل مواصلة تطوير النموذج وصقله، وشددت على الحاجة إلى إدراج مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات، وقسم الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النموذج. وينبغي أن يقدم الأمين العام تفاصيل عن عبء العمل الذي يتحمله مركز المراقبة، وأن يوفر تبريرات بشأن ملاك موظفيه، وينبغي له أيضاً، فيما يتعلق بقسم الخدمات الإقليمية للتكنولوجيا، أن يقدم تفاصيل عن أدوار جميع الكيانات المشاركة في تنفيذ نظام أوموجا والموارد ذات الصلة.

٦٨ - أما فيما يتعلق بحصة مركز الخدمات الإقليمي من التكاليف المشتركة وتكاليف تحسین الهياكل الأساسية، فينبغي للأمين العام أن يقدم تفاصيل عن ترتيبات تقاسم التكاليف في قاعدة الدعم في عنتبي، وتوضيحا لحصة مركز الخدمات بالنسبة المئوية.

المتحدة وبرامجها. ويعمل المكتب بشكل وثيق مع إدارة الدعم الميداني ومع الصناديق والبرامج على وضع بروتوكولات لتبادل المعلومات، وكذلك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لوضع برامج تدريبية لإجراء المقابلات مع الأطفال.

٧٦ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام عن المستويات المقترحة لميزانيات عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/C.5/70/22).

٧٧ - السيدة وايراتبانيج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشادت بالرجال والنساء الذين يخدمون في بعثات حفظ السلام، لا سيما أولئك الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام والإنسانية.

٧٨ - وقالت إن نظر اللجنة في المسائل الشاملة كعنصر ضروري في تقديم التوجيه السياسي تحقيقاً للفاعلية والكفاءة في تنفيذ الولايات يكتسي أهمية بوجه خاص في ضوء المبادرات الحالية الجديدة، بما فيها تلك الناشئة عن الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام.

٧٩ - وأضافت قائلة إن المجموعة ترحب بالشكل المبسط الجديد لتقرير الاستعراض العام المقدم من الأمين العام، مع التركيز على التطورات الجديدة، والتغييرات في السياسات، والتحديات الإدارية، وتشجّع على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد. غير أن عدداً من مبادرات الإصلاح قد عُرض على حدة، وبعض تلك المبادرات لا يتضمن أي مسار عمل ذي صلة، مما يجعل من الصعب تقديم التوجيه السياسي. وينبغي أن توفر التقارير المقبلة معلومات عن الصلات بين مبادرات الإصلاح والإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها، وبخاصة ما يتعلق منها بأي تغييرات هيكلية وسياساتية تخص عمليات حفظ السلام.

ومخالفات في إجراءات استقدام الموظفين، وتضارب المصالح، وإساءة استخدام السلطة.

٧٣ - ومضت قائلة إن شعبة التفتيش والتقييم أصدرت، في الفترة المشمولة بالتقرير، أربعة تقارير، منها ثلاثة تقييمات واستعراض واحد. وتستند خطة عمل الشعبة إلى تقييم معدّ على أساس المخاطر بدأ في العام السابق، وجرى وضعه بالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وتتعلق التقييمات الثلاثة بجهود الإنفاذ والمساعدة التعويضية المتعلقة بأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد من الأمم المتحدة وأفراد آخرين في عمليات حفظ السلام؛ والقدرات الشرطة الدائمة التابعة لشعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام؛ والتدريب المقدم إلى كبار القادة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وتناول الاستعراض الأطر المنطقية التي تستند إليها مجموعة مختارة من جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٧٤ - وأوضحت قائلة إن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا تزال تشكل مصدراً كبيراً من مصادر القلق. واستجابةً للزيادة الكبيرة في عدد الادعاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، يعكف المكتب على وضع جدول نشر لضمان وجود موظفي التحقيق في الميدان في ذلك البلد في جميع الأوقات. وستجري زيادة مستوى النشر أو خفضه حسب الاقتضاء استجابةً للتطورات في الميدان.

٧٥ - واستطردت قائلة إن المكتب يتعاون تعاوناً كاملاً مع مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويعمل مع إدارة الدعم الميداني على وضع برامج لتدريب أفرقة الاستجابة الفورية وموظفي التحقيق الوطنيين. وقد أظهرت طبيعة النشاط القائم في جمهورية أفريقيا الوسطى أن هناك حاجة إلى بناء شراكات عمل وثيقة مع صناديق الأمم

الاستراتيجية. وأضافت أن أي مبادرات مستقبلية تتعلق بدعم عمليات حفظ السلام ينبغي أن ترافقها معلومات شاملة لضمان إمكانية التحقق من الفوائد المعلنة بطريقة تجريبية. وتلاحظ المجموعة اعتراف إعادة تشكيل الفريق المعني بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وتتطلع إلى تلقي معلومات تفصيلية عن عمله.

٨٣ - وفيما يتعلق بنظام أوموجا، قالت إن المجموعة تلاحظ التقدم المحرز وتشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها بعثات حفظ السلام. وتلاحظ أيضا الفوائد القابلة للقياس الكمي المقدرة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الناتجة عن استخدام نظام أوموجا في البعثات؛ وترى أنه ينبغي للأمين العام أن يوفر في تقاريره المقبلة معلومات موثوقة في هذا الصدد، مصحوبة بتبرير واف.

٨٤ - وفيما يتعلق بأولويات الدعم للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، قالت إن المجموعة تحيط علما بالمعلومات المقدمة عن تحسين إدارة سلسلة الإمدادات، وتعزيز الإدارة البيئية، والابتكار التكنولوجي، وتعزيز إدارة البعثات الميدانية وتنظيمها، ومنع سوء السلوك. وهي تودّ الحصول على إيضاحات بشأن الدروس المستفادة من المبادرات السابقة، واستراتيجيات تنفيذ المبادرات المقترحة، وأوجه التوافق مع الولايات، وقواعد المنظمة وأنظمتها، علاوة على تحليل التكاليف والفوائد.

٨٥ - واستطردت قائلة إن المجموعة تؤيد تحسين إدارة العمليات الجوية في البعثات الميدانية لتقديم الخدمات بأكثر الطرق كفاءةً وفعاليةً. وهي سترحب بالحصول على معلومات عن نتائج المبادرات الرامية إلى تحسين الكفاءة، والمرونة وسلامة الطيران، وعن مهام مختلف المكاتب المسؤولة عن العمليات الجوية، وعن التدابير المقترحة من أجل تبادي تكرار العمل والحد من البيروقراطية. وينبغي للأمين العام أن

٨٠ - وتابعت قائلة إن المجموعة تحيط علما بالمعلومات المتعلقة بتنفيذ الميزانية، بما في ذلك الإفراط في إعادة توزيع الموارد بين مجموعات وفتات الإنفاق وفيما بين البعثات. وتشعر المجموعة بالقلق إزاء استمرار أوجه الضعف في هذا المجال، بما في ذلك الفروق الكبيرة بين الاعتمادات والنفقات الفعلية، الأمر الذي ينطوي على قصور في إعداد الميزانية وتنفيذها، وهو ما له أثر سلبي محتمل على تنفيذ الولايات. وإعداد ميزانيات حفظ السلام ينبغي أن يستند إلى الولاية والظروف المحددة على أرض الواقع في حالة كل بعثة على حدة. ويكتسي التقييد بضوابط الميزانية والنظام المالي والقواعد المالية أهمية حاسمة.

٨١ - وتطرقت إلى مسألة الاستقدام، فقالت إن استقدام الأفراد في الوقت المناسب أمر مهم في التصدي للتحديات على أرض الواقع. والمجموعة تشعر بالقلق إزاء عدم حدوث تحسن جوهري في تمثيل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام على مستويات منها المستويات العليا. وتعرب المجموعة عن قلقها أيضا لأن بعض المناصب العليا تحتفظ بها حصرا مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء، ولذا فهي تحت الأمانة العامة على تحسين التمثيل وزيادة استقدام النساء.

٨٢ - وفي معرض كلامها عن تقديم الدعم إلى بعثات حفظ السلام، قالت إن ثمة حاجة إلى وضع معايير واضحة لتحقيق الوفورات وأوجه الكفاءة. وفيما يتعلق باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ترحب المجموعة بالتقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي. واستدركت قائلة إن المجموعة تشعر بالقلق من عدم تحقيق أي من الركائز الأربع استراتيجية رؤية الوضع النهائي المنشود بالكامل، ومن عدم تقديم الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالوفورات في التكلفة المبلغ عنها نتيجة لتنفيذ

معايير السلوك وطول مدة النشر على نحو مفرط فيما يخص بعض الوحدات. ومن ضمن العوامل الأخرى القرارات المتخذة لتحقيق وفورات في التكاليف في السنوات الأخيرة، من قبيل تمديد فترات التناوب مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي على معنويات القوات.

٩٠ - وأسهمت قاتلة إن في الإمكان اتخاذ مزيد من التدابير بهدف منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ورأت أن التقرير يتضمن معلومات كثيرة عن الادعاءات، لكنه قاصر فيما يخص التدابير الوقائية. ويجب على الجمعية أن تتخذ إجراءات فورية وشاملة تتضمن التدريب السابق للنشر، والتدابير الوقائية، والمساءلة الكاملة، والإجراءات التصحيحية، والتعاون مع المنظمات والكيانات الأخرى. وستطلب المجموعة الحصول على مزيد من المعلومات عن الآليات التي تستخدمها الأمانة العامة في التعامل مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها مدنيون وأفراد ينتمون إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك كيفية التعامل مع الموظفين المدنيين، حيث قدم الأمين العام معلومات محدودة للغاية. وينبغي للمنظمة أن تعزز أفضل الممارسات في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وفي كفالة المساءلة في الحالات الموثقة؛ وينبغي أن تسمي تقارير الأمين العام المقبلة البلدان التي اتخذت إجراءات سريعة يُقتدى بها ضد الجناة.

٩١ - واختتمت كلمتها قاتلة إن المجموعة يساورها القلق إزاء عدم صدور تقرير الأمين العام عن أعمال الفريق المستقل الخارجي بشأن استجابة الأمم المتحدة للادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب قوات غير تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت المناسب للجزء الحالي من الدورة. ويسلط التقرير الضوء على العيوب الرئيسية في الطريقة التي عالجتها الأمانة العامة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبخاصة عند التعامل مع

يزيد من استخدام رحلات تناوب القوات عبر عنتبي بهدف تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد في الموارد.

٨٦ - واسترسلت قاتلة إن التدابير الرامية إلى رفع كفاءة العمليات الجوية ينبغي ألا تنتقص من مستوى الخدمة والجودة والسلامة، أو تؤثر على تحركات الأفراد أو نقل الإمدادات. وترحب المجموعة بتنفيذ نظام إدارة معلومات الطيران، الذي ينبغي أن يعالج أوجه الضعف المستمرة في الإدارة والرقابة. وتسعى المجموعة إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن استخدام منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار والتكنولوجيا المتصلة بها، ولا سيما فيما يتعلق بالفعالية من حيث التكلفة، وعمليات الشراء وإجراءات طرح العطاءات، وأمن البيانات والمبادئ التوجيهية بشأن سداد التكاليف.

٨٧ - وانتقلت إلى الكلام عن المسائل التنفيذية، فقالت إن المجموعة تركز على المسائل المتعلقة بالوقود، وحصص الإعاشة، والسفر، والموجودات من المركبات، وإزالة الألغام، والمرافق الطبية، وتعويضات الوفاة والعجز، والسلامة والأمن؛ وفيما يخص المرافق والهياكل الأساسية، قالت إنها ستدرس مشروع أماكن الإقامة في الصومال.

٨٨ - ومضت قاتلة إن المجموعة تؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فالإنجازات البطولية التي حققها آلاف من أفراد حفظ السلام يجب ألا تدنسها أفعال قلة منهم. وينبغي معالجة القضايا بطريقة جادة وتقديم الجناة إلى العدالة، بصرف النظر عما إذا كانوا من الأفراد النظاميين أو المدنيين التابعين للأمم المتحدة أو لغيرها من المنظمات.

٨٩ - وزادت على ذلك أن قالت إن المجموعة تعرب عن قلقها إزاء العوامل التي تسهم في زيادة الادعاءات، بما في ذلك الافتقار إلى التدريب السابق لنشر القوات على

جديدة ونموذج أعمال للقرن الحادي والعشرين، وتعزيز الانضباط الصارم في الميزانية، والتأكد من أن هناك حاجة حقيقية للموارد وأنها تُستخدم بفعالية وكفاءة وشفافية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن وفده سيدقق في ميزانيات جميع بعثات حفظ السلام ومهام الدعم المتصلة بها.

٩٦ - وأردف قائلاً إن عمليات حفظ السلام يجب أن تتطور على نحو يعكس الحقائق الحديثة. وتتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولية التفكير فيما يمكن القيام به لجعل المنظمة أكثر مرونة وتمكينها من تحقيق أهدافها بشكل أفضل. علاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لضمان توفير الدعم الميداني بقدر أكبر من السرعة والمرونة والكفاءة. ولقد ساهمت استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في تحديث جانب الدعم في عمليات حفظ السلام، ولكن ينبغي القيام بالمزيد من العمل، لا سيما في مجال الموارد البشرية وإدارة سلسلة الإمداد. وسيُقيم الاتحاد الأوروبي بعناية نتائج تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، مع التركيز على الفوائد النوعية والكمية الناجمة عنها.

٩٧ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشجع الأمم المتحدة على الاستمرار في استخدام التكنولوجيا الجديدة والمبتكرة، التي توفر إمكانية كبيرة لتحسين أمن القوات والحد من البصمة البيئية للبعثات. ومن الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن العناصر المشتركة سوف تحدد مستقبل الإدارة الفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان.

٩٨ - وانتقل إلى الكلام عن ضرورة تقييم اللجنة للآثار المترتبة على تنفيذ نظام أوموجا وغيره من المبادرات الإصلاحية، إذ من الواضح أن تلك المبادرات قد غيرت الطريقة التي تعمل بها فرادى البعثات والمقر، وأسلوب تفاعل هذه الكيانات مع بعضها البعض. وأضاف أنه ينبغي للأمانة

القوات الموازية. ويحدو المجموعة الأمل في استلام التقرير في أقرب وقت ممكن.

٩٢ - السيد بريسوتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال متكلماً أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، باعتبارها تشكل النشاط الرئيسي للمنظمة. وأوضح أن الدول الأعضاء في الاتحاد ملتزمة بضمان أقصى قدر ممكن من الفعالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حرصاً على صون السلام والأمن، وهي تشارك بنشاط في تلك العمليات من خلال المساهمات المالية وتوفير القوات وأفراد الشرطة المدنية وأفراد آخرين.

٩٣ - وقد أشاد بمن فقدوا أرواحهم في خدمة السلام. فتضحياتهم شاهدة على القيمة العملية لمداورات اللجنة.

٩٤ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الاستعراض العام المبسط الجديد وبالتغييرات التي أدخلت على مضمونه. وهو يشجع أيضاً اللجنة على الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي تولد في الدورة السابقة وعلى تجديد جهودها من أجل المشاركة في مناقشات بناءة والتركيز على مجالات الاتفاق الممكنة. ورأى أن توفير التوجيه في مجال السياسات إلى الأمين العام في إطار اضطلاعهم بولايات حفظ السلام ينبغي أن يشكل أولوية مشتركة.

٩٥ - وانتقل إلى الكلام عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، فذكر أن وفده يلاحظ أن مستوى الموارد الإجمالي البالغ ٨,٢٥ بلايين دولار لا يمثل زيادة. غير أن ذلك يعود جزئياً إلى عوامل التكلفة الخارجية، ويجب أن يظل الهدف هو تحقيق أوجه الكفاءة الحقيقية من خلال نُهج

المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تكون مستدامة دون أن تقوّض القدرات التشغيلية لعمليات حفظ السلام؛ وينبغي للأمين العام أن ينشئ معايير لقياس الكفاءة مع تحديد الأهداف التي يمكن على أساسها رصد التقدم المحرز. وينبغي له، على وجه الخصوص، صقل نموذج التمويل المرن الخاص بمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.

١٠٢ - وأضافت أن الوفدين يرحبان بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) وفي تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/357-S/2015/682) بشأن ضرورة تجديد التركيز على العمل السياسي والوقاية والوساطة. وينبغي تمويل المساعدة والوساطة المتعلقةتين بإجراء انتخابات بصورة متناسبة. ورحبت أيضا بالتوصية المتعلقة بإقامة تعاون وثيق فيما بين الإدارات وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق إدارة ناجحة لعمليات حفظ السلام؛ ورأت أنه ينبغي للأمين العام تحسين التخطيط لعمليات الانتقال فيما بين الأشكال المختلفة للمشاركة في الميدان.

١٠٣ - واستطردت تقول إن الوفدين أعربا عن قلقهما من العدد المرتفع لادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البعثات الميدانية، بل وتزايدته أيضا، ولا سيما أن العدد الفعلي قد يكون أعلى بكثير من عدد الحالات المبلغ عنها. وقد كانت توصيات الأمين العام ضرورية لسياسة عدم التسامح مطلقا، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، سواء من جانب المنظمة أو الدول الأعضاء، التي كثيرا ما تكون قوانينها المحلية وأطرها السياساتية غير مجهزة للتعامل مع ادعاءات الانتهاك الجنسي التي يرتكبها رعاياها في الخارج. وأضافت أن الوفدين يرحبان بالخطوات المتخذة في هذا الصدد من جانب المنظمة الخاصة المعنية بتحسين

العامّة أن تضع مبادئ توجيهية بشأن الكيفية التي ينبغي بها لفرادى البعثات أن تدمج الآثار الكمية الناجمة عن تنفيذ نظام أوموجا، بما في ذلك عنصر الموظفين.

٩٩ - واعتبر أن العنصر الأفقي لإدارة عمليات حفظ السلام وإعداد ميزانيتها يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. فبعثات حفظ السلام ما عادت تعمل في عزلة، بالنظر إلى أن مهام الدعم وفئات الإنفاق الفردية صارت مشتركة بشكل متزايد وتقاس مقارنة ببعضها البعض. فقد حان الوقت لتعديل النهج المتبع في تمويل عمليات حفظ السلام وإدارتها في ضوء تلك الخدمات المشتركة ومبادرات الإصلاح الأخيرة. ويتعين على الأمم المتحدة إنشاء إطار دعم متكامل تماما يشمل تقسيما تكامليا للمهام بين جميع الكيانات وصلات جيدة بين مهام الدعم على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي هذا الصدد، ونظرا لطابع القرار المتعلق بمركز الخدمات الإقليمي المحدد زمنيا خلال الدورة السابقة، لا بد الآن من إيلاء الاعتبار الكامل لهذه المسألة.

١٠٠ - وقال إن وجود ولو حالة واحدة مؤثّقة بأدلة للاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر مرفوض تماما. وقد رُوع الاتحاد الأوروبي ما بلغه من كون عام ٢٠١٥ قد شهد زيادة في عدد الادعاءات الجديدة، إلى جانب ارتفاع عدد الادعاءات التي تشمل أنشطة جنسية مع قسّر أو أنشطة غير رضائية مع البالغين. فمن الضروري اتخاذ تدابير لضمان مزيد من الشفافية والمساءلة. وخلص إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة سياسة عدم التسامح وعدم الإفلات من العقاب بالنسبة لجميع المدنيين، والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة للسلام وغيرها من عمليات السلام الدولية.

١٠١ - السيدة بودنمان (سويسرا)، متكلمة أيضا باسم ليختنشتاين: قالت إن زيادة الكفاءة الناجمة عن تطبيق المعايير

١٠٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باستراتيجية الاتصالات والإعلام التي ينتهجها الأمين العام، وبرنامج التعلم الإلكتروني الموجه للموظفين، وعدم إعادة توظيف مرتكبي الانتهاكات، وآلية تلقي الشكاوى، والصندوق الاستئماني لصالح الضحايا، ولكن المسؤولية تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة، أي المنظمة والدول المساهمة، للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام ومعاينة الجناة. ويتعين التعجيل بالتحقيقات، وتمكين البعثات من الحصول على المزيد من موارد التحقيق، وتعزيز الأدوات اللازمة للتوصل إلى الأدلة. وقال أيضا إن على المنظمة والدول الأعضاء الامتثال لقرار الجمعية العامة ١١٤/٧٠، بشأن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات. فهذه الأعمال البغيضة تنتهك حق السكان المحليين في الحماية، هم الذين أُوفد حفظة السلام لخدمتهم.

١٠٧ - وأضاف أن على الأمم المتحدة الالتزام باحترام حقوق الإنسان للفرد، وبواجب التحقيق بلا هوادة مع الجناة، بمن فيهم من هم في مراكز قيادية، ووضع حد للإفلات من العقاب. ويجب كذلك أن تتوفر لعمليات حفظ السلام الموارد اللازمة لحماية النساء والأطفال. ويجب على المنظمة أن تعزز الوقاية من خلال اتخاذ تدابير تأديبية، والإسراع في التحقيقات ومساعدة الضحايا. ففي معظم الحالات، تشكل الأمم المتحدة آخر بارقة أمل للمجتمعات المحلية؛ ويجب ألا تحيّب ظنهم. وأشار إلى أن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين تضرّ بمصداقية عمليات حفظ السلام، وتعوق تنفيذ الولايات، وتقوّض مفهوم النزاهة.

١٠٨ - السيد كو جاي سين (جمهورية كوريا): قال إن حكومة بلده تؤيد بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عن طريق توفير القوات فضلا عن التمويل. وأثنى على حفظة

استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأشارت إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يستبدل وحدات البلدان المساهمة بقوات التي لم تحقّق في الانتهاك الذي يُزعم أنه ارتكّب من جانب الأفراد التابعين لها أو التي لم تُخضع الجناة للمساءلة؛ وإلى تقرير الاستعراض المستقل بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل قوات دولية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة التوصية المتعلقة بضرورة معالجة هذه الانتهاكات في إطار سياسات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا الاقتصار على معالجتها على أنها مجرد مسألة تأديبية. وخلصت إلى أنه ينبغي للأمين العام اتخاذ إجراءات فورية في هذا الصدد.

١٠٤ - السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا): قال إن الادعاءات التي أبلغ عنها الأمين العام (A/70/729) تنطوي على أفظع أشكال الانتهاك الجنسي، التي كثيرا ما تستهدف أشد الفئات ضعفا، وتتركز في بعثتين اثنتين.

١٠٥ - وقال إن انتشار ممارسة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة عبر التاريخ أمر يدعو إلى الأسف. فكثيرا ما استُخدم الدين لتبرير الحروب السياسية والاقتصادية، ولكن ما يدعو إلى القلق بوجه خاص هو انتشار انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات من جانب الجماعات المتطرفة، وكون التحكم بتلك الحقوق أصبح يشكل جانبا أساسيا من جوانب النزاعات، وأدى إلى ارتكاب أعمال إرهابية ضد النساء والفتيات تحديدا. وبالرغم من سياسة الأمين العام بشأن عدم التسامح مطلقا، فقد زادت أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد من الأمم المتحدة. واستطرد قائلا إن أعين العالم على المنظمة، التي لم تستجب بحزم بإرسال رسالة واضحة مفادها أن مرتكبي هذه الجرائم لن يفلتوا من العقاب.

الضئيل، الذي يعزى إلى تقليص حجم بعض العمليات، تم نشر عدد أكبر من الأفراد النظاميين في عمليات أخرى. ولئن كان يتعين تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد الكافية من جانب الدول الأعضاء، فلا بد أيضا من أن تتسم إدارة تلك الموارد بالكفاءة وأن تخضع العملية للمساءلة، لا سيما بالنظر إلى الحالة المالية الصعبة للكثير من البلدان. ورغم أن من شأن أوجه التقدم التكنولوجي أن تساعد في هذه الإدارة، فإن الدول الأعضاء والأمانة العامة هي المسؤولة عن إجراء تحليلات للتكاليف والفوائد والتخطيط، وتنسيق الإدارة، والحفاظة على النزاهة دون المساس بتنفيذ الولايات.

١١١ - وأضاف أن رغم ضرورة إحداث عدد من التحولات والتعديلات المتعلقة بالميزانية في إطار خدمات الدعم، فإن حركة الفئات والمجموعات داخل ميزانيات البعثات وفيما بينها جعلت من الصعب تكوين صورة شاملة للاحتياجات. وقال إن تقارير الأداء لا تعكس تماما إعادة توزيع الموارد بين فئات ومجموعات الإنفاق، وينبغي تحسين طريقة عرضها من أجل تعزيز الشفافية. وقال إن وفد بلده سيسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الفوائد المحققة من تطبيق نظام أوموجا، وإدارة سلسلة الإمدادات، والاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المستمرة، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأضاف أن وفد بلده يدعم سياسة المنظمة لعدم التسامح المطلق ويرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦).

١١٢ - السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن العوائق البيروقراطية والهيكلية والتشغيلية والتحديات السياسية التي تجب معالجتها لتحقيق أقصى حد من الفعالية في عمليات حفظ السلام قد حددت في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات

السلام الذين كثيرا ما يعملون في ظروف خطيرة. وأشار إلى أن ميزانية حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بمبلغ ٨,٢٥ بلايين دولار، هي أدنى قليلا من الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، على الرغم من الزيادة في عدد الولايات، ورحب بجهود الأمين العام لتحسين الكفاءة عبر إنجاز المزيد بموارد أقل.

١٠٩ - وقال إن وفد بلده سيسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بتخصيص الموارد المالية، والفوائد المحققة من نظام أوموجا، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، واستعراض ملاك الموظفين المدنيين، وإدارة سلسلة الإمداد. ومضى يقول إنه ينبغي للأمانة العامة أن تطرح خيارات لتطوير استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي التي أنجز تنفيذها في عام ٢٠١٥، والتي حسّنت الكفاءة وتقديم الخدمات على مدى السنوات الخمس السابقة. وأضاف أن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والاستعراض العشري لهيكل بناء السلام، والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن تنعكس في السياسة العامة وأن تُدعم بالموارد الملائمة. وأعرب عن أسفه لما سُجل من زيادة في عدد ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، على الرغم من الجهود الوقائية والتدابير التأديبية الصارمة المتخذة. وأعرب في الأخير عن تأييد وفد بلده لسياسة عدم التسامح مطلقا والتدابير المقترحة من جانب الأمين العام.

١١٠ - السيد إيمادا (اليابان): قال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على حفظ السلام. وعلى الرغم من أن ميزانية حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ هي أقل بنسبة ٠,٣ في المائة من ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، فإنها تتجاوز مبلغ ٨ بلايين دولار، وهو رقم وصفه الأمين العام فيما مضى بأنه غير مسبوق. وأوضح أن في مقابل هذا الخفض

١١٥ - وفيما يتعلق بالفعالية التشغيلية، يجب تحسين الدعم الميداني حتى يتسنى توافر الأفراد والعتاد عند الحاجة. واستطردت تقول إنه ينبغي تعميم المبادرات المتخذة في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، التي أدت إلى تعزيز تقديم الخدمات، والمساءلة، والسلامة، ونوعية الحياة، ولكن الاستراتيجية لم تحقق نجاحاً في جميع المجالات، ويتعين تحسين عوامل الجودة والقدرة على الاستجابة والمساءلة والشفافية وفعالية الخدمات بالمقارنة مع تكاليفها. وأشارت إلى أنه بدون الإصلاحات المؤسسية، لا يمكن تحقيق النهج المتمحور حول الجوانب الميدانية الذي أوصى به كل من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والأمين العام؛ وينبغي للأمانة العامة أن تكمل الاستعراض الإداري الحالي الذي شرعت في إجرائه، بما في ذلك عن طريق تبسيط العمليات لزيادة الكفاءة. وينبغي أيضاً تنقيح النظام المالي وتفويضات السلطة في ضوء درجة الشفافية غير المسبوقة التي يتيحها نظام أوموجا.

١١٦ - وقالت إن بإمكان مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي أن يكون بمثابة نموذج لتقديم الخدمات المشتركة على نطاق المنظمة إذا أعيد تصميم عملياته وتوضيح المساءلة بينه وبين البعثات المستفيدة من خدماته؛ ويجب أن يصبح المركز موجهاً بقدر أكبر نحو تلبية احتياجات العملاء. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية والمساءلة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وميزانيات حساب الدعم، فإن أنشطة التخطيط المتعلقة بالقوة العاملة وخطوط أساسها لا تبرر مهام الدعم. وقالت إنه لا بد من توضيح الأدوار والمسؤوليات ضمن الأنشطة المضطلع بها في المركز وقاعدة اللوجستيات وحساب الدعم، والنتائج المحققة في إطار كل منها.

السلام (A/70/95-S/2015/446) وفي تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/357-S/2015/682)، اللذين تنظر فيهما اللجنة الآن للمرة الأولى.

١١٣ - وأضافت أن دعم حفظ السلام يجب أن يستتبع إجراء استعراض نقدي وبناء لضمان أن الدعم لا يزال يفي بالغرض. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي حدد الشواغل المتعلقة بالسلوك والانضباط، وإدارة النفايات، وتنفيذ نظام أوموجا، وإدارة الوقود، والعمليات الجوية، وهي ملاحظات ليست بمجددة.

١١٤ - وقالت إنه على الرغم من جهود الأمانة العامة لمواءمة الموارد مع الولايات من خلال إجراء التقييمات الاستراتيجية وعمليات استعراض ملاك الموظفين المدنيين، فإنه يجب تحسين إعداد ميزانيات حفظ السلام. وأضافت أن وفد بلدها سيطلب مزيداً من المعلومات بشأن الفروق بين الاعتمادات والنفقات وإعادة توزيع الأموال بين فئات الإنفاق. ولكفالة إجراء تحليل تنبؤي على أسس متينة، ينبغي أن تعكس معدلات الشواغر المستخدمة في وضع الميزانيات الشواغر الفعلية بشكل أفضل. وقالت إن بميزانية مقترحة تبلغ ٨٤٠ مليون دولار تقريباً، يجب أن تكون العمليات الجوية أكثر أماناً وكفاءة واستجابة، مع تحقيق وفورات الحجم عن طريق زيادة استخدام الأصول الإقليمية. وأضافت أن الأموال البرنامجية يجب أن تنعكس بشفافية في ميزانيات البعثات، وأنه ينبغي تنقيح أطر الميزنة القائمة على النتائج لتمكين اللجنة من إجراء الإشراف الاستراتيجي المتعلق بالمواءمة بين الموارد والولايات ومدى الفعالية التي تُفُذت بها الولايات.

١١٧ - ومن شأن الجهود المبذولة للحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، لا سيما في إدارة النفايات وتوليد الطاقة، أن تحسن فعالية الكلفة، وأن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تعزز أمن البعثات. وينبغي أيضا إعطاء أولوية عالية للإدارة البيئية.

١١٨ - وقالت إن مجال حفظ السلام يعرف تأخرا فيما يخص إدماج التكنولوجيا الحديثة، التي ينبغي نشرها لتعزيز سلامة الأفراد وأمنهم عن طريق تحسين الإلمام بالحالة السائدة، وتحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الاتصال الإلكتروني في الميدان، ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرجحة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على نشر قدرات عالية الأداء وتفي بالغرض المنشود من المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، والتي تمنح الأولوية لتشكيل قوة استراتيجية، ووضع معايير أداء قابلة للقياس، وتعزيز التدريب ما قبل الانتشار.

١٢٢ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرحب بتقرير الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/70/729)، وبطلب مجلس الأمن في قراره ٢٢٧٢ (٢٠١٦) استبدال القوات من البلدان التي لم تحقق في الانتهاكات المزعومة من جانب الأفراد التابعين لها أو التي لم تُخضع مرتكبيها للمساءلة، وكذلك بالتزام المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين بالوقاية منهما. وأضاف أن حكومة بلده ستخصص مبلغ ١٢٥ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني للضحايا.

١٢٣ - السيد مصطفى (مصر): قال إن ردا قويا على الاستغلال والانتهاك الجنسيين مطلوب من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده تؤيد سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء هذا الانتهاك، الذي ينبغي تقديم مرتكبيه إلى العدالة على وجه السرعة، وتوיד أيضا العمل الذي تقوم به المنسقة الخاصة فيما يتعلق بإشراك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وينبغي أن تقف الأمانة العامة والدول الأعضاء صفا واحدا وراء الضحايا؛ فهذه الانتهاكات لا ينبغي أن تمثل فرصة لتسجيل نقاط سياسية.

١١٧ - ومن شأن الجهود المبذولة للحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، لا سيما في إدارة النفايات وتوليد الطاقة، أن تحسن فعالية الكلفة، وأن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تعزز أمن البعثات. وينبغي أيضا إعطاء أولوية عالية للإدارة البيئية.

١١٨ - وقالت إن مجال حفظ السلام يعرف تأخرا فيما يخص إدماج التكنولوجيا الحديثة، التي ينبغي نشرها لتعزيز سلامة الأفراد وأمنهم عن طريق تحسين الإلمام بالحالة السائدة، وتحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الاتصال الإلكتروني في الميدان، ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرجحة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون قادرة على نشر قدرات عالية الأداء وتفي بالغرض المنشود من المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، والتي تمنح الأولوية لتشكيل قوة استراتيجية، ووضع معايير أداء قابلة للقياس، وتعزيز التدريب ما قبل الانتشار.

١١٩ - وأضافت أنه يجب على اللجنة أن تجد السبل الكفيلة بتوسيع نطاق دور المرأة في عمليات حفظ السلام، التي لا تمثل سوى ٣ في المائة فقط من الأفراد العسكريين و ١٠ في المائة من أفراد الشرطة، على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٢٠ - وخلصت إلى القول إنه رغم جهود الأمين العام لإنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فقد زاد عدد الادعاءات بشكل مقلق. وقالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة التدابير الرامية إلى دعم الضحايا وتعزيز الشفافية والمساءلة.

١٢١ - السيد ساتر (النرويج): قال إن وفد بلده يشعر بالجزع إزاء السيل الذي لا ينتهي من الحالات الجديدة

على نفس قدر أهمية تغيير نُظُمها. وأضاف أن المطالب التشغيلية تسبّب، في بعض الأحيان، تأخر الاستثمار في التغيير؛ وأنه ينبغي تناول التحدي المعقد المتمثل في تقديم الخدمات المشتركة بعناية، ورأى أن تعزيز إدارة التنفيذ ومراقبة الأداء يعدّان أمرا أساسيا.

١٢٦ - واستطرد قائلاً إن الإدارة وضعت إطارا استراتيجيا يشمل الأولويات، والأهداف، والمؤشرات، والغايات، والنقاط المرجعية لدعم البعثات، مع التركيز على إدارة سلسلة الإمدادات، والتركيز أيضا على التكنولوجيا والابتكار، وإدارة البيئة، ومتابعة تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي هذا الصدد، حث الوفود على تأييد تدابير الأمين العام الخاصة للحماية من الانتهاكات من هذا القبيل (A/70/729). وقال إنه لا يجب أن تلتخ أفعال البعض البغيضة التضحيات التي قدمها العديدون؛ ولا بد للإدارة من أن تعتمد نهجا يركز على الضحايا، وأن تحسن المساءلة، والوقاية، والتدريب لمرحلة ما قبل الانتشار، والتدقيق في سجلات أفراد القوات وفرزهم.

١٢٧ - وأفاد بأن الإدارة حققت أوجه كفاءة مستدامة في تكاليف الاستهلاك والتشغيل، بما في ذلك الوقود، وقطع الغيار، والسفر، والاقتناء والتشييد، وعدّلت موارد البعثات التي تم تقليصها أو التي تجتاز مرحلة انتقالية. ولتحسين إدارة العتاد الجوي، فقد استحدثت إجراء لطلب تقديم العروض، وأدخلت ترتيبات إقليمية. وأضاف أن من شأن إنشاء ميزانية منفصلة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي (A/70/754) أن يعطي المركز استقلالية تنفيذية وإدارية، وهو ما سيؤدي إلى تحسين الأداء والشفافية. وسيشمل الإطار الإداري الجديد الذي سيكون قائما وقت بدء نفاذ الميزانية، مجلسا للعملاء ستمثّل فيه البعثات التي تستفيد من خدمات المركز. وسيقوم

ورأى أنه لا بد للجمعية العامة من اتخاذ قرار بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي من خلال الوقاية، والمساءلة الكاملة، والإجراءات التصحيحية والتعاون مع الكيانات الأخرى.

١٢٤ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تعقد اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام دورة استثنائية بشأن التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع الأخذ في الاعتبار الحالات المحددة لكل بلد والمسائل الخاصة بإدارة عمليات حفظ السلام مثل نقل تبعية القوات، وعدم التدريب في فترة ما قبل الانتشار، والظروف المعيشية للوحدات، ومدة عمليات الانتشار، وطول المدة بين عمليات التناوب، والقرب من السكان المحليين. واستطرد قائلاً إن عدد الحالات الصغير لا ينبغي أن يكون سببا لوصم جميع حفظة السلام أو الحظ من قدر تضحياتهم في إحلال السلام والأمن في أكثر مناطق العالم اضطرابا؛ ولا ينبغي فرض عقاب جماعي إزاء جرائم فردية مرتكبة. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع أفضل الممارسات في مجالي المنع والمساءلة، بما في ذلك تسمية البلدان التي كانت ردودها نموذجية يُقتدى بها، والتعريف بالتدابير الرادعة التي اتخذتها. ورحب بالخطوات الرامية إلى إنشاء صندوق استئماني للضحايا، والذي من الممكن أن يشكل قرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٤ أساسا له.

١٢٥ - السيد كهاري (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): قال إن شكل تقرير الاستعراض العام المقدم من الأمين العام بشأن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/749)، والذي تم تبسيطه وفقا لتوجيهات الجمعية العامة، سيخضع لتحسين مستمر. وأضاف أن الدروس المستفادة من استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي تلخصت في ضرورة تركيز الإدارة على الحافظة العالمية للمنظمة، لا على فرادى البعثات، بغية تحسين السرعة والفعالية والامتثال، وفي أن تغيير ثقافة الإدارة الداخلية هو

دارفور؛ وتبسيط وتوحيد الأنشطة المضطلع بها في كل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وتقديم خدمات الدعم المستمر للبعثات الميدانية القائمة في البيئات التي تتزايد صعوبتها. كما استخدمت المنظمة موارد من حساب الدعم من أجل إعداد المجموعة الثانية من البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالنسبة لجميع بعثات حفظ السلام العاملة منها والمنتهية؛ وتثبيت عملية التوسعة ١ لنظام أوموجا، وإضفاء الطابع المركزي على المدفوعات في نظام أوموجا، ونشر وظائف التوسعة ١ ذات الصلة لنظام أوموجا عبر جميع عمليات حفظ السلام؛ ومواصلة تعزيز الكفاءة وتحسين إدارة الموارد من خلال إجراء عمليات مراجعة الحسابات والتحقق وأنشطة التقييم. وقد بلغت المصروفات ما قيمته ٣٢٤,٢ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٩,٤ في المائة.

١٣٠ - وفي إطار عرضها الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/751)، قالت إنه، عملاً بطلب الجمعية العامة بأن يتم استعراض مستوى حساب الدعم على أساس منتظم، اجتمع رئيس ديوان الأمين العام مع رؤساء الإدارات والمكاتب في بداية عملية إعداد الميزانية من أجل معالجة القضايا الرئيسية، بما في ذلك ما يلزم لمساندة البعثات من الاحتياجات الميدانية الاستراتيجية، والأولويات التنظيمية ومستوى الموارد لكل مكتب يعتمد على حساب الدعم. وبناء عليه، فقد صُممت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بهدف توفير مزيد من الدعم القائم على الفعالية والكفاءة لعمليات حفظ السلام، في المقام الأول من خلال تعزيز مساءلة الأمم المتحدة، وضمان تقديم دعم ميداني أكثر مرونة، والتخطيط لرعاية الأفراد في الميدان وتحسين تلك الرعاية.

المركز بتقديم تقاريره إلى المقر، وهو ما من شأنه توفير التوجيه الاستراتيجي والرقابة، فضلاً عن المساعدة على تحديد الأولويات.

١٢٨ - وأعرب عن ترحيبه برأي مجلس مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. II))، وقال إن الإدارة الآن ستركز اهتمامها على إدارة الممتلكات؛ والشراء والتعاقد؛ ووضع الميزانيات، وأنشطة الرصد والمراقبة؛ وسياسة شراء تذاكر الطيران مقدماً؛ وإدارة المخاطر؛ واستخدام العتاد الجوي.

حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/70/612)

و A/70/612/Add.1 و A/70/751 و A/70/837

١٢٩ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): قالت في إطار عرضها لتقرير الأمين العام عن أداء ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/612 و A/70/612/Add.1)، إن التمويل المقدم من حساب الدعم كان متاحاً لـ ١٤ من المكاتب والإدارات على نطاق الأمانة العامة، التي توفر الدعم لحوالي ١٦٠.٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في ١٥ بعثة في جميع أنحاء العالم. وفي الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، استفادت الأمم المتحدة من حساب الدعم لتعزيز البعثات الجديدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإحداث تحولات استراتيجية من الداخل وإعادة تشكيل وترتيب أولويات المهام المنصوص عليها في إطار ولايات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في

المقترحة لحساب الدعم. ويبدو أن الزيادات المقترحة في عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة، في وقت تجرى فيه تخفيضات في مستويات الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام، تتعارض مع تأكيد الجمعية العامة المتواصل على ضرورة كفاءة القدرة على زيادة ونقصان مهام الدعم وفقا لحجم عمليات حفظ السلام ونطاقها.

١٣٣ - وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ مع القلق، على وجه الخصوص، الزيادة المقترحة في عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة المصنفة في الرتبين مد-١ ومد-٢، من ٣٧ وظيفة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٤٣ وظيفة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦. ولا ينبغي لزيادة المطالب الملقاة على عاتق المنظمة أن تنعكس من خلال اتجاه تصاعدي في المناصب العليا، بل ينبغي بذل مزيد من الجهود لاستعراض المهام والهياكل الموجودة قبل تقديم مقترحات من هذا القبيل. وقال إن اللجنة قلقة أيضا من أنه، منذ إجراء آخر استعراض لحساب الدعم، لم تُفرض المكاسب في الكفاءة والوفورات المتوقعة من مبادرات التحول التنظيمي، من قبيل استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ونشر نظام أوموجا، إلى أثر ملموس على مستوى ميزانية حساب الدعم التي استمرت في الزيادة. ومن أجل الإلمام تماما بالعوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه، ينبغي إجراء استعراض على سبيل المتابعة، وذلك ابتغاء تحديد المستوى الأمثل لحساب الدعم. وفيما يتعلق بالموارد غير المتصلة بالوظائف، تشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على تقليل الاعتماد على الخبراء الاستشاريين وبناء القدرات الداخلية، وتلاحظ عدم إيلاء الاهتمام الكافي بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٧ ألف فيما يتعلق بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة، ولا سيما سياسة شراء تذاكر الطيران قبل موعد السفر بـ ١٦ يوما، وغيرها من التدابير الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف.

١٣١ - وفي هذا الصدد، اقترح إنشاء ٢٤ من الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة لدعم تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في المجالات ذات الأولوية مثل تكوين القوات، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحقوق الإنسان، والأداء الطبي، والأمن، بينما اقترح نقل تسع وظائف ثابتة من مركز الخدمات العالمي إلى حساب الدعم في سياق إعادة تنظيم الموارد. وأخيرا، في إطار السعي إلى احتواء الزيادة في الميزانية واستيعاب تلك الأولويات في حدود الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن، اقترح الأمين العام إلغاء ١٣ من الوظائف الثابتة والمؤقتة في إطار الجهود الرامية إلى إعادة تحديد الأولويات وإعادة هيكلة أنشطة حفظ السلام، ولا سيما بهدف تحقيق الفوائد الناجمة عن تطبيق نظام أوموجا. وقد حددت احتياجات حساب الدعم المقترحة في نسبة ٤,٠ في المائة من المبلغ الإجمالي المقترح لعمليات حفظ السلام، وقدره ٨,٢٥ بلايين دولار، دون احتساب تكاليف التخطيط المركزي للموارد، في حين انخفضت الاحتياجات المقترحة للتخطيط المركزي للموارد، وأمن المعلومات والنظم، من ٣٢,١ مليون دولار إلى ١٧,٦ مليون دولار. ونتيجة لذلك، سجل مجموع ميزانية حساب الدعم، البالغ ٣٣٢,١ مليون دولار، انخفاضا بنسبة ١,٣ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وأضافت أن حساب الدعم مكّن الأمانة العامة من تقديم دعم قوي لعمليات حفظ السلام في وقت صودفت فيه تحديات وحقائق متغيرة على أرض الواقع، وذلك بهدف ضمان فعالية تنفيذ الولايات والاستخدام الكفؤ لموارد الدول الأعضاء.

١٣٢ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/837)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية ستسفر عن تخفيض قدره ٣٠٠ ٧٦١ دولار في الميزانية

على سبيل المتابعة. ومن شأن هذا الاستعراض أن يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنظر اللجنة الخامسة في مقترحات الميزانية الناشئة عن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام والتقارير اللاحق للأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام.

١٣٧ - وقالت إن المجموعة ما زالت تشعر بالقلق من عدم كفاية تمثيل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في هيكل دعم عمليات حفظ السلام في الميدان وفي المقر، ولا سيما في الوظائف العليا، على الرغم من الطلبات المتكررة من الجمعية إلى الأمين العام بتحسين تمثيل تلك البلدان، وبخاصة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وسوف تطلب المجموعة معلومات مستكملة عن التدابير المتخذة لهذه الغاية.

١٣٨ - وأعقبت ذلك بقولها إن المجموعة تحيط علما بأداء ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بما في ذلك الرصيد الحر البالغ ما قدره ١,٨ مليون دولار، وبالمعلومات المستكملة المتعلقة بالفترة الحالية وبالاحتياجات المقترحة من الوظائف ومن غير الوظائف للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، التي سجلت زيادة قدرها ٣,٣ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وسوف تفحص المجموعة مقترحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء أو إلغاء أو إعادة تصنيف أو نقل وظائف من أجل إعادة تنظيم قدرة حساب الدعم وفقا للمجالات ذات الأولوية التي حددها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وقالت إن المجموعة ستطلب أيضا تفاصيل إضافية تتعلق بمقترحات الأمين العام بشأن إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي كي تسترشد بها في اتخاذ قرارها بشأن توصية اللجنة الاستشارية ذات الصلة. وختمت كلامها قائلة إن المجموعة تود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن المكاسب المقترحة في الكفاءة نتيجةً لتنفيذ نظام أوموجا في مقر الأمم المتحدة، ولا سيما

١٣٤ - السيدة وايرتابانج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة ترى، بوصفها أحد المساهمين الماليين الرئيسيين وأكبر مساهم جماعي بالقوات وبأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام، ونظرا لاستضافة دولها الأعضاء معظم تلك العمليات في الوقت الحالي، أنه من الضروري توفير خدمات دعم كافية للتمكين من تنفيذ ولايات حفظ السلام المتزايدة التعقيد، بفعالية وكفاءة.

١٣٥ - وأردفت قائلة إنه ينبغي أن يتوافق مستوى حساب الدعم بشكل عام مع حجم العمليات ودرجة تعقيدها، وذلك على الرغم من الطلبات الجديدة الملقاة على عاتق الموظفين في الميدان وفي المقر، وهيكل دعم عمليات حفظ السلام المترتب على تغيير طبيعة عمليات حفظ السلام. وأعربت عن قلق المجموعة من ذلك الاتجاه التصاعدي العام في الموارد المطلوبة لحساب الدعم، ولا سيما الزيادة المستمرة في عدد الوظائف برتبة مد-١ وما فوقها في وقت يستمر فيه تخفيض المستويات المأذون بها من الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام وفي ميزانية حفظ السلام ككل. وقالت كذلك إن المجموعة توافق اللجنة الاستشارية الرأي بأن مختلف مبادرات الإصلاح التنظيمي التي تم اتخاذها لم تؤد إلى تحقيق المكاسب في الكفاءة والوفورات التي كان الأمين العام يتوقعها.

١٣٦ - وتابعت تقول إن المجموعة ستقوم بتحليل دقيق للوظائف الجديدة المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، لا سيما على مستوى الوظائف العليا، لضمان مواءمتها مع احتياجات دعم الموظفين والوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في الميدان. كما ستطلب المجموعة معلومات مفصلة عن المراحل التي بلغها تنفيذ مبادرات الإصلاح التنظيمي والنتائج التي حققتها تلك المبادرات في سياق توصية اللجنة الاستشارية بأن يُجري الأمين العام استعراضا لحساب الدعم

ما قدره ٢٦٨,٨ مليون دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ٠,٢ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وستواصل القوة الأمنية المؤقتة مشاركتها الرفيعة المستوى مع جميع الأطراف من أجل كفالة تنفيذ أحكام الاتفاق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، ولا سيما استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والآلية السياسية والأمنية المشتركة، وتشجيع إنشاء مؤسسات مشتركة.

١٤٠ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/586) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/753) لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فأكدت أن مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، أيد خطة السحب التي أوصى بها الأمين العام في تقريره الخاص (S/2016/297)، بما في ذلك التخفيضات التدريجية للقوات، وقرر تمديد ولاية العملية لفترة نهائية غايتها ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقالت إن الأمانة العامة بصدد استعراض أثر قرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦) على الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ وإن الأمين العام سيقدم صيغة منقحة للميزانية إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين.

١٤١ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/613) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/766) لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تبلغ ما قدره ٢٧٥,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل نقصاناً بنسبة ٤,٢ في المائة

بالنظر إلى الصعوبة التي يواجهها الأمين العام، في سياق الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في تبيان الصلات بين المكاسب في الكفاءة المزعومة وما ينتج عن ذلك من مقترحات في الميزانية.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/70/574 و A/70/701 و A/70/742/Add.16)

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/70/586 و A/70/742/Add.13 و A/70/753)

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/70/613 و A/70/742/Add.5 و A/70/766)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/70/566 و A/70/707 و A/70/742/Add.10)

البند ١٦٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/70/570 و A/70/696 و A/70/742/Add.3)

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (A/70/587 و A/70/742/Add.14 و A/70/773)

١٣٩ - السيدة بارتسيوتاس (المراقبة المالية): عرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/574) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/701) لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تبلغ

دون احتساب التبرعات العينية المدرجة في الميزانية، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى ازدياد الاحتياجات فيما يتعلق بالموظفين المدنيين، وارتفاع التكاليف التقديرية للعقود المتعلقة بأسطول طائرات البعثة. ومضت قائلة إن مجلس الأمن قد أكد في قراره (٢٠١٦) ٢٢٨٥ حاجة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى تنفيذ ولايتها والعودة إلى أداء وظائفها كاملة.

١٤٤ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/587) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/773) لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تبلغ ما قدره ٥٨٣ مليون دولار، أي ما يمثل زيادة نسبتها ١٣,٦ في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى الاحتياجات الإضافية من الموارد اللازمة للقدرات التمكينية وللمعدات، فضلاً عن الموارد الإضافية من الموظفين من أجل تعزيز وتنظيم الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والجيش الوطني الصومالي فيما يتعلق بالعمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نتيجةً لتوسيع نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥).

١٤٥ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة عن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/70/742/Add.16)، فقال إن اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض قدره ٢٠٧ ٩٠٠ دولار في الميزانية المقترحة،

مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ويعزى أساساً إلى تخفيض صاف قدره ٣٩٢ وظيفة وانخفاض تكاليف الوقود. وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستواصل البعثة التركيز على المجالات ذات الأولوية المتمثلة في حماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، وتقديم الدعم للحكم الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، ستتولى البعثة المسؤولية عن تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لمراجعة السجل الانتخابي، وتوفير الدعم اللوجستي لتيسير الدورة الانتخابية عند استيفاء الشروط المحددة.

١٤٢ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/566) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/707) لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فقالت إن الميزانية المقترحة، التي تبلغ ٣٦,٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تمثل نقصاناً بنسبة ٨,٩ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتعكس تلك الميزانية تخفيضاً مقترحاً صافيه ٢٠ وظيفة ثابتة ومؤقتة، وتحويل سبع وظائف لموظفين دوليين إلى وظائف وطنية، فضلاً عن الاحتياجات المالية المقترحة لاستخدام مصادر الطاقة الشمسية، تمشياً مع الطلب الوارد في الفقرة ٢٨ من قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ للحد من الأثر البيئي للبعثة.

١٤٣ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/570) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/696) لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تبلغ ما قدره ٥٤,٣ مليون دولار،

تكنولوجيا O3b للاتصالات الساتلية. ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية أيضا ملاحظات وتوصيات بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك موظفي البعثة، والوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، والعلاقة بين قاعدة الدعم في عنتيبي ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.

١٤٨ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/70/742/Add.10)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين، لكنها تؤكد من جديد دعمها الاتجاه نحو تحويل الوظائف الثابتة والمؤقتة إلى وظائف وطنية، تمشيا مع تأكيد الجمعية العامة على ضرورة أن تعمل البعثات على بناء القدرات الوطنية. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إيضاحات بشأن تحديد خصائص التخفيضات المقترحة في عدد الوظائف الفنية الثابتة والمؤقتة باعتبارها "مكاسب في الكفاءة". وعموما، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الميزانية المقترحة للبعثة وتثني عليها لما تبذله من جهود لبدء استخدام بدائل الطاقة المتجددة وما تتبعه من نهج شامل في مجال إدارة النفايات.

١٤٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/70/742/Add.3)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيضات في الموارد المطلوبة للسفر في مهام رسمية، والنقل الجوي، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، والموارد المتعلقة بالوظائف، يبلغ مجموعها ما قدره ١٠٠ ٧٣٩ دولار. وأعرب عن قلق اللجنة الاستشارية من العجز النقدي الذي تعاني منه البعثة، وقال إن اللجنة تدعو الأمين العام من جديد إلى مواصلة استكشاف الخيارات المتاحة لمعالجة مسألة

وبتخفيض الاحتياجات المقترحة للسفر بنسبة ٥ في المائة ابتغاء تشجيع استخدام موارد السفر بمزيد من الكفاءة. وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية ترحب ببدء مشاريع التشييد المقررة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، التي تأخرت منذ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد التقدم المحرز، وأن يكفل إنجاز المشاريع في المواعيد المحددة وتحسين الظروف المعيشية في المعسكرات دون مزيد من التأخير.

١٤٦ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/70/742/Add.13)، فقال إنه على أساس المعلومات المقدمة من المراقبة المالية، التي تشير إلى قرب تقديم مقترح للميزانية المنقحة في الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والسبعين، لا ترى اللجنة الاستشارية أنه من المناسب تقديم أي توصيات بشأن الميزانية المقترحة الحالية لكامل الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧؛ وتوصي بدل ذلك بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ قدره ٥٠٠ ٣٥٤ ١٦٠ دولار، أي ما يمثل نصف الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، من أجل الإنفاق على العملية لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٤٧ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/70/742/Add.5)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية ستترتب عن تخفيض قدره ٥٠٠ ٣٢٥ ٣ دولار في الميزانية المقترحة. ومضى قائلاً إن اللجنة الاستشارية ترحب بمبادرات البعثة الرامية إلى تعزيز تقديم خدمات الدعم، بوسائل تشمل تعزيز هيكل إدارة سلسلة الإمداد، وإعادة تشكيل عملياتها الجوية، وبدء تشغيل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة مثل

ردع منظّمة ليلا ونهارا، والقيام بعمليات الرصد الجوي، وتشجيع التواصل مع المجتمعات المحلية من خلال اللجان الأمنية المشتركة. ومع ذلك، ينبغي عدم الركون إلى الإحساس بالرضا إزاء الأحوال القائمة لأن الاستقرار النسبي في أبيي قد يتدهور بسهولة إذا لم تتوفر موارد كافية لتمكين القوة الأمنية من تنفيذ ولايتها وضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم.

١٥٢ - واستطرد قائلاً إنه، بالنظر إلى الحالة في الميدان وإلى تحليل التهديدات، فإن وفد بلده ينظر بعين الحيرة إلى قرار نشر سرّيّ مشاة احتياطيتين مزودتين بمركبات لتحل محل وحدات المدفعية والدبابات بدون مراعاة أثر ذلك على تنفيذ ولاية البعثة وفقا لمذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة والأمم المتحدة. فقرار نشر وحدات المدفعية والدبابات كان قد أخذ مراعاةً لصعوبة التضاريس وصعوبة الوصول إلى منطقة أبيي، مما يطرح تعقيدات أمام إعادة الجنود إلى أوطانهم ويعرّض البعثة للتهديدات. كما أن تراخي هيكل القيادة والتحكم المتعلق بالقوات التي نُشرت القوة الأمنية بينها، ووجود جماعات مسلحة، يزيدان أيضا من احتمال تعرض البعثة للهجوم. وبالنظر إلى هذه المخاطر وإلى عدم حدوث تحسن كبير في الحالة في أبيي بسبب عدم حل النزاع بين الأطراف، ينبغي النظر بجدية في إمكانية الاحتفاظ بقدرة رادعة.

١٥٣ - وانتقل للحديث عن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، فأعاد تأكيد الحاجة إلى ضمان الدعم المعزّز، ولا سيما التعجيل بنشر الطائرات العمودية، بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على النحو الذي جرى تأكيده في الإعلان المعتمد في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المعقود في شباط/فبراير

التأخر في تسديد الأنصبة المقررة، بوسائل تشمل العمل بمزيد من الفعالية مع الدول الأعضاء.

١٥٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة عن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (A/70/742/Add.14)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية ستترتب عن تخفيض قدره ٣٠٠ ١٧٥ ٥ دولار في الميزانية المقترحة. وقد حللت اللجنة الاستشارية الزيادات المقترحة في الاحتياجات المتصلة بتعديل عقد حصص الإعاشة، وطلبت تقديم مزيد من المعلومات إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالزيادات في سداد تكاليف مواد الاكتفاء الذاتي. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بعدم إنشاء ٢٥ وظيفة من أصل ١٤٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة جديدة جرى اقتراحها للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بما في ذلك وظيفة ثابتة برتبة أمين عام مساعد. وفي حين أن هناك حاجة واضحة إلى تعزيز الوظائف القيادية داخل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية تتطلب استمرار وجود كبار المديرين الحاليين في الصومال. وختم كلامه قائلاً إنه كان ينبغي للأمين العام أن يوفر المزيد من الوضوح فيما يتعلق بالزيادات المقترحة في موارد الموظفين المدنيين والخدمات الخارجية، لا سيما فيما يتصل بمهام كل من الموظفين والخبراء الاستشاريين ومواقعهم.

١٥١ - السيد ولدغريما (إثيوبيا): قال إن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حافظت، على الرغم من التحديات السياسية والأمنية الحالية في أبيي، على بيئة أمنية مستقرة بفضل تيسير هجرة السكان الرحّل وعودة الأشخاص المشردين داخليا، بصورة سلمية ومنظمة، والحد من وقوع حوادث كبرى من العنف الطائفي. وفي هذا السياق، نفذت القوة الأمنية استراتيجية متعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها، بوسائل أبرزها تسيير دوريات

الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٥٦ - ومضت تقول إن حكومة بلدها ستولي اهتماما خاصا لمعالجة المسائل المتبقية المتعلقة بالأمن؛ وضمان تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما إعادة إدماج ما تبقى من المقاتلين السابقين؛ وتعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي؛ وضمان نجاح إعادة استيعاب الموظفين المحليين التابعين للبعثة، وعددهم ٧١٣ موظفا؛ وإدارة النفقات الناجمة عن سحب عملية الأمم المتحدة. واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يتوقع ألا تُنقل المسؤولية عن معالجة التحديات المتبقية بعد سحب البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار إلا إذا تهيأت الظروف المناسبة لذلك. وسيسعى وفد بلدها إلى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن تلك المسائل. وقالت إنه جرى الإقرار على نطاق واسع بالنتائج التي حققتها عملية الأمم المتحدة باعتبارها من التجارب الناجحة، وأعربت عن ثققتها في أن الخفض التدريجي لأنشطة البعثة سيوطد الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الاثني عشرة التي دام فيها نشر البعثة في كوت ديفوار.

١٥٧ - السيدة نيكوديجيفيتش (صربيا): قالت إن النهج المحيّد إزاء مركز كوسوفو الذي تتبعه بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو، على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يتيح الإطار الوحيد الذي يمكن فيه تحسين حياة سكان كوسوفو وميتوهيا. فالبعثة تضطلع بدور رئيسي في تعزيز السلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، والثقة فيما بين شتى المجتمعات المحلية في الإقليم. ولأن البعثة تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز الاستقرار وفي التوصل إلى حل مستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا، فإنه ينبغي الحفاظ التام على وجودها وولايتها.

٢٠١٦. وشدد كذلك على الحاجة الملحة إلى سد الفجوة المالية الناتجة عن القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بتخفيض الدعم المالي لبدلات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بنسبة ٢٠ في المائة. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى الانتهاء في الوقت المناسب من المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حتى تتمكن البعثة من العمل بفعالية.

١٥٤ - السيدة سيكا - فوا (كوت ديفوار): قالت إن النظام في طريقه السوي نحو الاستتباب في كوت ديفوار، بعد مرور خمس سنوات على الأزمة التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١١، بفضل الجهود التي تبذلها حكومة بلدها وشركاؤها، ومنهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. فنجح الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والجهود التي تبذلها جميع الأطراف من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، والالتزام الجماعي بإكمال البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، أمور تشهد على التقدم الكبير الذي أحرز. وقالت إن مجلس الأمن قد رحب بالجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، في قراره ٢٢٨٣ (٢٠١٦) الذي ينص على رفع جميع الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار، وقراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، الذي يمدد ولاية البعثة لفترة نهائية.

١٥٥ - واستطردت قائلة إنه، بالنظر إلى كون الميزانية المقترحة للعملية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وقدرها ٧٠٩ ٠٠٠ دولار، قد حُددت على أساس الولاية الصادرة عن مجلس الأمن في عام ٢٠١٥، فإن وفد بلدها يحيط علما باعتزام الأمين العام تقديم ميزانية منقحة تعكس أثر القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) كي تنظر فيها الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين. وقالت إن وفد بلدها يحيط علما أيضا بسلطة الالتزام التي أوصلت بها اللجنة الاستشارية للإنفاق على العملية لفترة

١٦٠ - وقالت إنه يجب، تحقيقاً لهذه الغاية، تزويد البعثة بما يكفي من الموظفين والتمويل. وأعربت عن قلق حكومة بلدها من تقليص عدد الموظفين الدوليين، في العنصر الفني، وعنصر الدعم على حد سواء. فإذا قل عدد الموظفين، لن تستطيع البعثة أن تضطلع بولايتها التي يعدّ تنفيذها أمراً أساسياً لجميع الأطراف المعنية، ولا سيما السكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا الذين تُنتهك حقوقهم وتُهدّد حريتهم في التنقل ويتعرض أمنهم للخطر. ويشير استمرار حدوث المشاكل ذات الدوافع الإثنية التي يواجهها الصرب وغيرهم من السكان غير الألبان، والعائدون منهم بخاصة، إلى أن الحالة في الميدان لا تبرر الخفض المشار إليه في عدد موظفي البعثة. علاوة على ذلك، وعلى نحو ما ورد في تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فإن معدلات العودة تتراجع بشكل مطرد، حيث أن ٥ في المائة فقط من السكان غير الألبان قد عادوا إلى ديارهم، ولم يعد منهم بشكل دائم سوى ١,٩ في المائة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٦١ - وقالت، في هذا السياق، إن حكومة بلدها قلقة من تخفيض ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بنسبة ٨,٩ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتعكس الميزانية المقترحة آخر تخفيض في سلسلة من التخفيضات خلال السنوات الخمس الماضية، وإذا ما تمت الموافقة عليها، ستكون أقل من الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة ٢٢,٣ في المائة. وقالت إن وفد بلدها لا يرى أي مبرر للتخفيضات ويود أن يطلب تقديم تفاصيل التكاليف المتعلقة بمقترحات ميزانية البعثة بحيث تُبيّن المخصصات النقدية وأعداد الأفراد على مدى السنوات العشر السابقة. وأعربت كذلك عن قلقها من التخفيض الصافي المقترح في عدد الوظائف الثابتة والمؤقتة، بما يشمل وظيفتين ثابتتين فنييتين، وتحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف وطنية. وأردفت قولها إن وفد بلدها يختلف، على وجه الخصوص، مع وصف الأمين العام للتغييرات

١٥٨ - واستطردت قائلة إن الأمين العام قد شدد في تقريره عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/707) على أن هدف البعثة الاستراتيجي هو تعزيز وتوطيد السلام والأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. وقالت إن حكومة بلدها تقدر التزام الأمين العام بضمان مواصلة البعثة تيسير تنفيذ الاتفاقات السياسية والتقنية التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبرشتينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ولا سيما الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وضمان قيام البعثة بدور نشط في إقامة جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وتعزيز سلامة العائدين، وتحديد مصير المفقودين، وحماية وحفظ مواقع التراث الثقافي والديني، ورصد الحالة في مناطق الحماية الخاصة.

١٥٩ - وأردفت قولها إنه يجب بذل جهود لتعزيز عمل البعثة في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المكتب الإقليمي في ميتروفيتشا. وذكرت، في هذا الصدد، أن الأمين العام شدد في آخر تقرير له عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مجلس الأمن، على الحاجة إلى التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها كوسوفو في قطاع سيادة القانون، ولا سيما فيما يتعلق باستقلال قطاع العدالة وحياده، وتسخير الدعم المقدم لهذا الغرض من الشركاء الدوليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، في سياق الخطة الأوروبية الجارية في المنطقة. وذكرت كذلك أن الأمين العام أكد أيضاً أنه ما زال يتعين بذل جهود كبيرة في كوسوفو لتشجيع زيادة التسامح والمصالحة بين طوائفها، وضمان حماية حقوق الأقليات، وتيسير عودة النازحين، ودعم حقوقهم في الملكية، وصون التقاليد الدينية.

المقترحة بأنها وسيلة لتبسيط المهام الفنية ومهام الدعم التي تضطلع بها البعثة من أجل تحقيق مكاسب في الكفاءة. وفي هذا الصدد، قالت إن الوفد يلاحظ طلب اللجنة الاستشارية بأن يفسّر الأمين العام سبب اعتبار التخفيضات المقترحة مكاسب في الكفاءة في حالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالنظر إلى أن هذه المكاسب لا تعزى عادة إلى تخفيض عدد الموظفين في العناصر الفنية لبعثات حفظ السلام. فمن الصعب تصور كيف أن تخفيض ملاك الموظفين سيؤدي إلى تحسين كفاءة البعثة وأداء عملها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:١٣.

---